العقل العراقي في محيط مضطرب

"رسالتي في إصلاح التعليم العالي في العراق والارتقاء به"

الدكتور طاهر البكاء

جامعة هارفرد

كامبرج ، الولايات المتحدة الامريكية

اب 2006

المقدمة

ينهض التعليم العالي والبحث العلمي بمهام علمية وتربوية ووطنية، فهو الذي يتولى إعداد المختصين والعلماء، ويطور امكانات الأفراد، ويرعى وينمي المواهب والقابليات الفردية ويضعها في خدمة المجتمع والإنسانية، ويرتقي بالفكر والتقدم العلمي والتكنولوجي من خلال توفير سبله، ووضع الإبداعات والاكتشافات في خدمة الإنسان الذي كرمه الله .

مر التعليم العالي في العراق بمراحل ومحطات وتحولات أثرت فيه سلبا أو إيجابا، ومن المؤسف له حقا انه كان من القطاعات التي تأثرت سلبا وبشكل واسع من جراء التغيرات السياسية في العراق، وفي كل المراحل والحقب، ولا تستطيع اغلب الأحزاب أو الحركات الادعاء إنها لم تساهم في الخراب الذي حدث في العراق، وصولا إلى الاحتلال وما أحدثه من انتكاسة لم يألفها البلد من قبل ، حيث عمت الفوضى، وتدخلت الأحزاب والتيارات الدينية في شؤون الجامعات ، بل صادرت إراداتها. رافق ذلك عمليات تصفيات واغتيالات للأساتذة والعلماء والأطباء، لم تستطع القوات الحكومية أو المحتلة اكتشاف خيوط واحدة منها، مع إنها بلغت في أب 2006 المئات، فاضطرت أعداد كبيرة أخرى إلى الهجرة، وبدأ الاستقطاب الطائفي والعنصري والسياسي يزحف إلى مفاصل التعليم العالي بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يتطلب دق نواقيس الخطر وهذه الدراسة ناقوس من شخص خاض التجربة وعايشها .

إن من أولى الواجبات هي أن نتبنى فلسفة وطنية للتعليم العالي ترسخ الوحدة الوطنية ، وتؤمن بالحرية والديمقراطية ، وبان العراق لكل أبنائه دون تمييز، وان المعرفة والتفكير العلمي كلاهما حق لكل مؤهل وراغب تتوافر فيه شروط علمية معروفة، تؤمنها المؤسسات الأكاديمية.

من خلال التجربة أرى أنّ التغيير في الأسلوب التعليمي المتبع منذ زمن ضرورة علمية وتربوية وإنسانية، إذ إن اسلوب التلقين والتحفيظ دون مراعاة الرغبات والقابليات وتنمية المواهب هو قتل لها، وبهذا ينسى التربويون القول المأثور للإمام علي (ع) " **قيمة كل امرءٍ ما يحسنه** ".

إن هذه الدراسة جهد فردي تستعرض تأريخ التعليم العالي بشكل مركز في فصلها الأول ، وتؤشر الواقع بلغة الأرقام في الفصل الثاني ، وتضع تصورات كاتبها للنهوض بالتعليم العالي وإخراجه من محنته ، والنأي به عن الواقع السياسي المزري ، والارتقاء بالمؤسسات الجامعية لتكون روضة عراقية غناء تزدهر فيها ألوان الطيف العراقي ، وترسم بداخلها لوحة جميلة ، من تلك الألوان يتساوى فيها العراقيون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب ، لدرجة لا تستغني فيها الألوان الرئيسة عن الألوان الأخرى ، مهما كان حجمها ، في تلك اللوحة ، فيكون اللون الرئيسي هو الشجرة ، والألوان الأخرى الثمرة ، والأولى لا تستغني عن الثانية، وهما تتكاملان في دورة الحياة العراقية .

إن الارتقاء بمؤسساتنا الجامعية إلى هذا المستوى رساليا يؤدي بالضرورة إلى ترسيخ هوية وطنية عراقية تجمع ولا تفرق مع احتفاظ كل ألوان الطيف بخاصيته كجزء من كل، والكل في خدمة الأجزاء

.

آمل أن تجد أفكارها القبول من المختصين في التعليم العالي مسؤولين وتربويين ، وهي خاضعة لتعديلاتهم حذفا أو إضافة .

أما السياسيون في وطني فأقول لهم إن لم تستطيعوا المساهمة ايجابيا في حماية التعليم العالي مما ألحقته السياسات الحزبية فيه من خراب فإنكم ماجورون ومشكورون إن حفظتموه من تدخلاتكم .

اعتمدت الدراسة بشكل أساس على تجربة صاحبها ومعايشته للتعليم العالي العراقي المعاصر ، وبعض تقارير ودراسات دوائر الوزارة ، التي أنجزت بعد الاحتلال، وفي ظروف الإرهاب والفوضى، وكما مؤشر في هوامشها .

الفصل الأول

التعليم العالي عبر مراحله التاريخية

الخلفية التاريخية

يعد العراق واحداً من أقطار الشرق الأوسط التي نشأ فيها التعليم العالي في وقت مبكر، مطلع القرن العشرين، وقبيل انهيارالدولة العثمانية، التي سيطرت على المشرق العربي لأربعة قرون، عُدّت من أسوأ حقبه التاريخية، إذ تدهورت الحياة بجميع إشكالها، وسادت قيم البداوة والتخلف، وانتشر الثالوث المرعب؛ الفقر،المرض ، التخلف .

ومع بدايات ضعف الدولة العثمانية وانهيارها، وظهور التيارات الفكرية المطالبة بالتغيير والإصلاح، والحكم اللامركزي، شهد العراق إنشاء أول كلية علمية، طبقاً للمواصفات الأكاديمية التي شاعت في أوربا، تلك هي كلية الحقوق التي أُسِّست في بغداد سنة 1908 .

تخلص العراق إثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1917) وبعدها من السيطرة العثمانية، وأصبحت ولايات البصرة وبغداد والموصل تحت الاحتلال البريطاني، بموجب اتفاقية سايكس بيكو(1916). وحَّدت بريطانيا تلك الولايات في دولة واحدة هي العراق، بحدوده الجغرافية المعروفة الآن، وظهر العراق الحديث عام 1921 بنظامه الملكي البرلماني .

وبظهوره، نستطيع القول إن العراق انتقل إلى مرحلة "الحكم الوطني المقيّد بالاحتلال" التي تشبه في نمطها وإشكالاتها وتداعياتها – باختلاف ظروف الزمان، وأسباب الاحتلال- مرحلة ما بعد الغزو الأميركي سنة 2003، المستمرة حتى وقتنا الحاضر(2006).

شهد العراق في العهد الملكي ظهور عدد من الكليات تركز إنشاؤها في بغداد ، وانحصر القبول فيها بشكل عام على أبناء الطبقات العليا سواء الحاكمة أو الثرية، ولم تكن أمام أبناء الطبقات الفقيرة فرص متاحة للحصول على الشهادة الجامعية، وذلك لضيق ذات اليد، أو أنَّ من يحصل منهم على شهادة الدراسة الثانوية أو المتوسطة، يُعدُّ ذا حظ عظيم، وكان في الأغلب موضع حسد أترابه، ممّن كانوا يرسفون في أميّتهم .

وعاش العراقيون في العهد الجمهوري 1958 بداية الانطلاقة لتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فكان التعليم بشكل عام، والعالي منه بشكل خاص، قد حظي بدعم قوى التغيير المختلفة ، التي وفّرت الفرص لأبناء الطبقات الفقيرة لإكمال دراستهم، وأنشأت الكليات والجامعات في المدن الكبيرة "البصرة والموصل" ، لكن طاقاتها الاستيعابية كانت محدودة ، فضلا عن ذلك، فان الطبقات الكادحة ذات الكسب المحدود، ظلت لا تقوى على توفير نفقات أبنائها، فيما لو حاولوا أكمال دراساتهم الجامعية، ولم يكن بمقدور الدولة أيضاً ، توفير فرص التعليم بشكل واسع ومجاني للجميع .

التعليم في سبعينات القرن الماضي

شهد العراق – في النصف الثاني من القرن العشرين- نهضة علمية لم يألفها من قبل في جميع المستويات الدراسية ، وكانت من معالمها الأساسية البارزة مجانية التعليم بكل مستوياته، والزاميته على مستوى الدراسة الابتدائية، وتطبيق برنامج شامل وناجح لمحو أمية الكبار من الجنسين، وكذلك التوسع الهائل في بناء المدارس وتشييد كبريات الأبنية الجامعية الجديدة، لكن اغلبها افتقر إلى المواصفات الفنية الحديثة، ولاسيما تلك التي تتعلّق بتوفير المناخ المناسب للطلبة والتلاميذ، كأجهزة التبريد والتدفئة، والإضاءة، والمختبرات العلمية، ووسائل الإيضاح وغيرها!.

وعلى مستوى التعليم الجامعي كانت تلك الفترة طموحة متفائلة، فقد تم الانفتاح على العالم الخارجي، وعقد العراق اتفاقيات عدة مع مختلف دول العالم، وأرسل آلاف الطلبة في بعثات وزمالات دراسية، للحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وبأعداد كبيرة، بل كبيرة جدا، وفي مختلف الاختصاصات، التي كانت رصيداً كبيراً للبلد في مراحل صعبة لاحقة، أي أثناء فترتي حرب العراق مع إيران (1980-1988)، واحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية (1990-1991)، وبعدها فترة الحصار التي استمرت حتى سقوط النظام سنة 2003.

ونتيجة للارتفاع الكبير والملموس في دخل المواطنين ، التحقت أعداد كبيرة من الطلبة العراقيين للدراسة في خارج العراق، وخاصة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وعلى نفقتهم الخاصة، واختيارهم لهذه الدول بالذات ناجم عن انخفاض تكاليف المعيشة والدراسة فيها. ورافق ذلك توسع حذر مدروس في الدراسات العليا داخل العراق، مع توسع لم يراعِ النسب الأكاديمية القياسية من حيث نسبة عدد الأساتذة قياساً إلى نسبة عدد طلبتهم في الدراسة الأولية، وفي الواقع كانت الحاجة المضطردة للخريجين، وراء إهمال النسب القياسية أكاديمياً، أو لنقل عدم مراعاتها أو الالتزام بها.

وفضلا عن البعثات صدر قانون الكفاءات، الذي منح امتيازات للعراقيين من حملة الشهادات العليا المقيمين خارج العراق، شجعهم على العودة للوطن، وأمَّن لهم امتيازات مغرية من قبيل منحهم قطعة ارض سكنية بمساحة جيدة وفي مناطق ممتازة، والسماح لكل منهم بإدخال سيارة حديثة، وأثاث منزلي، من دون رسوم كمركية، إضافة إلى ضمان التعيين، وبرواتب كانت مجزية في حينها .

ونتيجة للوفرة المالية التي عاشها العراق (1973- 1980) فقد زاد الإنفاق على التعليم العالي، وأتيح للجامعات أنْ تشترك في المجلات والدوريات العلمية والأكاديمية ، وفي الوقت نفسه حصلت الجامعات على التمويلات المالية المناسبة من الدولة لاستيراد الكتب العلمية بمختلف الاختصاصات ، إضافة إلى المختبرات والأجهزة الحديثة. وللسبب ذاته بوشر بتنفيذ مشاريع أبنية عديدة ، للكليات والمعاهد والأقسام الداخلية ، لإسكان الطلبة في بغداد بشكل خاص ، قامت بتنفيذها شركات عالمية متخصصة. ولعل أبنية جامعة بغداد في موقع الجادرية ومعاهد المعلمين في

المحافظات خير دليل على تحسن الأبنية الجامعية ، بل الارتقاء بها إلى مستويات لم تكن متوفرة حينئذ لطلبة العديد من الدول المجاورة للعراق أو في الشرق الأوسط!.

أستطيع القول إن تلك المرحلة كانت ذهبية على مستوى النهوض بالتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ، لكن ذلك لم يكن بعيدا عن سلبيات رافقت تلك المرحلة ، آخذين بنظر الاعتبار كل التعقيدات المحلية والإقليمية والدولية ، التي كان عاشها العراق تأثيراً وتأثّراً.

تمثلت السلبيات التي رافقت ذلك التوسع النوعي والكمي ، بالتدخل السياسي في شؤون الجامعات ، وسياسة القبول ، وفرض فكر النظام وفلسفته ، حتى على المناهج الدراسية ، والضغط على إدارة الجامعات من قبل تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي، والاتحاد الوطني لطلبة العراق ، الذي يعدّ واجهة من واجهات الحزب الحاكم.

لقد سيطرت الاعتبارات الحزبية والجهوية والمذهبية في اختيار الإدارات الجامعية ، إلا ما ندر، وللاستدلال على ذلك لم يعين أحدٌ رئيسا لجامعة البصرة من أبناء تلك المدينة ، وكان أغلب عمداء الكليات فيها من محافظات أخرى ، وهذا الأمر ظل سياسة ثابتة في مراحل لاحقة .

أما بالنسبة لمستوى القبول في الكليات ، فعلى الرغم من اعتماد المعدل مقياساً أساسيا في القبول بمختلف الكليات ؛ الطب، الهندسة ، والعلوم، إلا إن الأمر اختلف

على مستوى الكليات التي تُخرِّج المعلمين والمدرسين والفنانين والرياضيين ، فقد تراجعت المقاييس العلمية (المعدل) لصالح المواصفات الحزبية ، أو ولاء العائلة أو التزكية من قبل المنظمة الحزبية ، أو الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، ولذا شهدنا كليات يغشاها الطابَع الحزبي على حساب الطابع الأكاديمي ، وكان النظام يهدف من خلال تلك السياسة الى تخرج جيل مسيَّس، ومرتبط بحزب البعث العربي الاشتراكي، كي يتولى هذا الجيل تربية الأجيال اللاحقة ، وتنشئتها على وفق نظرية الحزب الحاكم وسياساته وتصوراته ، وذلك انسجاما مع الشعار الذي رفعه النظام حينئذ "نكسب الشباب لنضمن المستقبل ".

وبغية فرض الفكر السياسي للحزب الحاكم ، فقد استُحدث درس "الثقافة القومية " الذي راح يُدّرس في الكليات والمعاهد وبمعدل ساعتين اسبوعيا ، يتلقى الطلبة خلال حصصه ، محاضرات عن حزب البعث العربي الاشتراكي (نشأته،وتجاربه)، دون الحركات أو الأحزاب السياسية الأخرى ، فضلا عن هذا، فقد اعتمد النظام مبدأ توحيد المناهج في الكليات والمعاهد المتناظرة، فحوّلها إلى ما يشبه المدارس الثانوية ، وفرض الكتب المنهجية ، وهي من اكبر الكوارث التي ارتكبت على مستوى التعليم الجامعي ، وبهذا ألغى الخصوصية في الجامعات ، وقتل روحية الإبداع والتفرد ، وإلى الدرجة التي باتت فيها جميع الكليات والأقسام العلمية نسخاً متطابقة من شمال البلاد إلى جنوبه ، وهذا ما حلّ بمختلف الاختصاصات من الطبية إلى الإنسانية ، من مثل الدراسات التاريخية ، والعلوم السياسية ، والعلوم الإسلامية ، إذ فرض النظام رؤيته في تفسير الإحداث التاريخية القريبة والبعيدة، وتجاهل الرؤى الأخرى ، ولم يسمح بعرض

تفسيرات تتقاطع بأي شكل من الأشكال مع تفسيره ، بل تقصّد في تجاهلها أو تسفيهها، والأمر المستغرب إن التفسيرات والتقييمات للحركات الفكرية السياسية الأخرى ، تغيرت مرات عدة تبعاً لمواقف بعض الأقطار العربية من سياسة العراق حينئذ "1" .

إما على صعيد مناهج العلوم السياسية فقد جرى تدريس أفكار البعث ومقولاته ، والإحجامُ عن تدريس النظريات الأخرى مثل الماركسية والليبرالية ، أو إن النظام تعمد الإساءة إليها ، الأمر الذي جعل طلاب العلوم السياسية يجهلون حقائق تلك النظريات والفلسفات وينتقدونها بشكل سطحي ، وإذا ما جوبه احدهم ببعض آراء تلك الفلسفات وأفكارها ، فأنه يعجز عن المناقشة العلمية الموضوعية إلا القليل ، وربما لجأ الطالب المسيّس - تهرّباً من الإجابة- إلى اتهام المقابل بالانتماء إلى فكر معادٍ لفكر الحزب والثورة!!

ترافق ذلك مع انفراط عقد "الجبهة الوطنية والقومية التقدمية" التي أقيمت مطلع السبعينات وبدايات تفرد البعث بالحكم ، وقيامه بمطاردة عناصر الأحزاب الأخرى ، وأنصارها.

لم يختلف الأمر في العلوم الإسلامية ، عما كان عليه في علوم التاريخ والعلوم السياسية ، فقد قام النظام بالتدخل السافر في مناهج كليات العلوم الإسلامية وأقسامها ، وتمثّلتْ بدايات النظام في تطبيق منهجه هذا ، بفرض إدارات جامعية تماشي سياسته التي اعتمدت الانحياز لتحقيق مآرب سياسية ، وفرض تدريس رؤى مذاهب فقهية معينة محددة ، دون غيرها ، وكانت الحالة الأكثر بؤساً ، توجيه الإساءة إلى المذاهب

الأخرى ، من قبل عدد من التدريسيين بل وتكفيرها و المعتقدين بها وإخراجهم عن الملة في حالات غير قليلة ، الأمر الذي يُعدُّ إساءة بالغة لمعتقدات الآخرين ، بل استفزازاً صارخاً لمشاعرهم ، لكن ذلك لم يحقق للنظام مآربه أو أهدافه السياسية أو الدينية التي سعى إليها ، والأصح إنها جاءت بنتائج عكسية، وصولا إلى إلغاء كلية الفقه في النجف الاشرف كما سيأتي ذلك .

كانت الجامعات هدفا رئيساً، بعد الجيش وقوى الأمن ، في فرض سياسة التبعيث فكرا، وإدارة، وممارسة، فبالإضافة إلى فتح مقرات للاتحاد الوطني في الكليات، وقيادته لنشاطات الطلبة، وتدخله في بعض الحالات في شؤون علمية ، هو أبعد ما يكون عنها، فقد فتحت مقرات لمنظمات حزب البعث داخل كل كلية ومعهد ، وأصبح أعضاء المنظمة "قيادة ثانية" ومتنفذة في الكلية أو المعهد، وغالبا ما كان معاون عميد الكلية لشؤون الطلبة يُعيّن من بين أعضاء تلك المنظمة بغض النظر عن مواصفاته العلمية في أغلب الأحيان ، أما إذا توفرت في أحد من هؤلاء ، تلك المواصفات ، فأن الأمر بالتأكيد ، يضيف إلى قوته الناجمة عن انتمائه الحزبي ، قوة أخرى تعزّز مشروعيته ، وبالتالي تحوّل بعظهم ربما إلى "دكتاتور أكاديمي" داخل الكلية ، يلعب بمقدراتها العلمية ، لأن معاون عميد مثل هذا غالباً ما يخضع للتعليمات الحزبية ويطوع العملية التربوية لها ، على حساب الرصانة العلمية الجامعية ومتطلباتها.

قادت المنظمات الحزبية والاتحاد الوطني النشاط الجماهيري ، وكانت اللجان الأمنية في الكليات والمعاهد ، تراقب الطلبة والأساتذة ، على حد سواء، بل وتراقب

البعثتين منهم ، خاصة إذا لم يكن هؤلاء البعثيون من أولئك الأشخاص المتهورين، المتسلقين ، المستقوين بالأجهزة المتنفذة ، وهذه الحال شكلت قوة ضاغطة على العملية التعليمية والعلمية ، وفي حالات قليلة ، كان التدخل في النتائج العلمية سافراً بقدر أو بآخر، غير إن هذه التدخلات كانت تصرفات فردية ، يصعب السيطرة عليها ، ولم يكن أصحابها يخجلون من ارتكابها ، ولهذا كانت ظاهرة للعيان .

لعل سائلاً يسأل: "من أين جاء النظام بهذه الأساليب؟ "، ولكوني عايشت ذلك، وكنت في حينها عضوا في المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة العراق ، مسؤولا عن العلاقات الخارجية، أستطيع القول: إن النظام في العراق ونتيجة لعلاقاته الحسنة مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي السابقين ، استورد من حيث يدري أو لا يدري، بقصد أو بغير قصد، تلك التجربة الشيوعية معلبة من خلال الدورات والزيارات والبعثات التي أرسلها إلى تلك الدول على مختلف الأصعدة الفلاحية والعمالية والطلابية والإدارية ، وأنها لعمري عدوى سيئة لم نكن لنفقه مضارها حينئذ، وتلك هي سنة الحياة بالنسبة للبشر، فغالباً ما تظهر حكمتهم – فيما يجريه القدر عليهم- بعد فوات الأوان!

اثر الحرب العراقية الإيرانية في التعليم العالي :

كانت الثورة الإيرانية عام 1978 ، وطريقة قيامها، واستيلاء التيار الديني على مقاليد الأمور في إيران ، بمثابة الزلزال الذي ضرب المنطقة العربية بشكل عام وهزّ دول الخليج العربي بشكل خاص. ونتيجة لتقاطع الإرادات بين طروحات الخميني الهادفة إلى تصدير الثورة، والنهج القومي لدى البعث في العراق ، وخشية الأخير

والأنظمة الخليجية من الهزات الارتدادية لتلك الثورة ، فقد تسارعت عمليات تقاطع الخطوط والارادات، ولعبت التداعيات الداخلية السرية والعلنية في العراق ، وتخوفات أنظمة الخليج المبررة والمفتعلة ، ومخططات بعض القوى الدولية ، أدوارا مهمة في التعجيل بنشوب الحرب بين العراق وإيران .

بدأت علامات التقاطع تظهر بين نظامي الحكم في العراق وإيران إلى العلن بتصريحات متبادلة ، استخدمها أركان النظام الإيراني ، وتحت تأثير نشوة النصر الداخلي على نظام الشاه، فرصة لإطلاق العنان لأفكارهم السياسية في تصدير الثورة إلى الدول الإسلامية الأخرى ، وخاصة العراق ، الأمر الذي أثار غضب القيادة العراقية ، هذا الغضب الذي تحوّل إلى قلق مع بروز نشاط واضح وملموس مؤيد لإيران، قام به حزب الدعوة الإسلامي ، الذي اعتمد مبدأ " حرق المراحل " ، مستفيدا من الأجواء العامة في المنطقة ، والدعم الإيراني ، لقلب الحكم في العراق واستبداله نظامه القومي بنظام إسلامي.

أدى ذلك كله إلى انتصار التيار الذي اعتمد المجابهة مع إيران ، حتى ولو كانت عسكرية ، فجرى تنحية احمد حسن البكر عن رئاسة الجمهورية، ومجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية لحزب البعث في العراق ، وتولى صدام حسين السلطة والمناصب كلها ليلة السابع عشر من تموز 1979، وتم ذلك كله عبر مسرحية تنازل البكر لصدام ، التي بدأت بإعدام نصف قيادة الحزب ، وعدد غير قليل من كوادر البعث ، وكان شعار هذه المسرحية أنّ "الراية انتقلت من الفارس الأب إلى الفارس المنقذ"، وبهذا بدأ العراق فعلاً، أولى مراحل كارثته الحقيقية.

استعجل صدام الحرب مع إيران ، واخذ يهيىء لها ، بعد تسنمه السلطة مباشرة ، وترافق ذلك مع عمليات استفزازية قامت بها إيران وقوى مؤيدة لها داخل العراق ، أدت إلى نشوب الحرب بين البلدين في أيلول 1980 .

كان رئيس النظام العراقي يعتقد إن الحرب ستكون قصيرة ، وهذا احد اكبر أخطائه ، لكنه أدرك بعد أسبوع من نشوبها انه تورّط في قضية كبرى ، لذا أعلن وقف الحرب من جانب واحد في يوم 28 أيلول ، لكن النظام الإيراني رفض ذلك ، لتستمر الحرب ثماني سنوات ، قضت على امكانات البلدين ، واستنزفتهما ماديا وبشريا ، وكان ضرر العراق اكبر، بحكم حجمه الجغرافي والبشري ، قياسا لإيران .

اضطر النظام العراقي بحكم الضرورة والأوليات إلى تعطيل برامج واسعة من خططه التنموية الطموحة التي بدأها في منتصف السبعينات ، بل انه عطل كل خطط التنمية المدنية وحول الأموال المخصصة لها إلى الجهد العسكري. كان التعليم بشكل عام ، والتعليم العالي بشكل خاص ، من القطاعات التي تضررت برامجها على نطاق واسع ، برغم حرص النظام على استمرار الحياة في هذا القطاع المهم.

وضع النظام العراقي كل امكانات الدولة في خدمة المعركة، وكان من بين سياساته " عسكرة المجتمع " ، التي شملت جميع الشرائح الاجتماعية، ومع استمرار الحرب امتدت لتشمل أولئك الذين هم خارج الخدمة العسكرية من الشيوخ والفتيان اليافعين ، بل شملت حتى المعاقين والنساء في بعض النشاطات ، وكان من الطبيعي

والحالة هذه إن تشمل هذه السياسة الطلبة في مختلف مراحلهم الدراسية ، والجامعية خاصة ، وكذا الأساتذة ، فمنذ الأيام الأولى زج النظام الطلبة بالمعركة ، فتشكلت القواطع الطلابية للجيش الشعبي التي كانت مهماتها في العطل الصيفية ، وفي الخطوط الخلفية في اغلب الأحيان ، لكن ذلك لم يمنع السلطة من سوق أعداد كبيرة من الطلبة والأساتذة أثناء العام الدراسي ، حيث جرى استثناؤهم بقرارات من الغياب ، أو غيره من الالتزامات.

وفي أطار سياسة النظام لعسكرة المجتمع ، جرى تدريب كل قادر على حمل السلاح تقريباً ، وأصبح مألوفا حمل السلاح في الشارع ، فيما تحولت الجامعات والمدارس إلى مقرات للتدريب على السلاح ، وبهذا فقدت الجامعات حرمتها بدخول السلاح إليها ، وفقد "الحرم الجامعي " هيبته ولم يعد حرما آمنا.

من الإجراءات التي اتبعها النظام ، تسخير طاقات البلد البشرية والاقتصادية لصالح المجهود الحربي ، ولذا وجه الاقتصاد نحو إدامة آلة الحرب ، التي أكلت كل احتياط الوطن ، فقلصت ميزانيات القطاعات الأخرى ، وكان التعليم العالي من القطاعات التي توقف الإنفاق عليها بشكل مبكر، وحتى لا نضيع في التفاصيل التي أصبحت جزءاً من التاريخ وبغية الاستفادة من الدروس نتطرق هنا إلى ابرز ما عطل من برامج التعليم العالي:

كان برنامج البعثات الدراسية لأعداد الكوادر العلمية من البرامج التي تصدرت قرارات النظام بتعطيلها ، فقد صدر قرار تعطيل إرسال البعثات إلى خارج الوطن

للحصول على الشهادات العليا ، وبدا التوقف الذي شمل بداية الأمر بعض الاختصاصات، يمتد تدريجياً ومع استمرار الحرب إلى الاختصاصات الأخرى، ليشملها جميعا ، واكتفى النظام ببرنامج الزمالات المحدودة الممنوحة من الدول الأخرى ، التي لا تكلف ميزانية العراق أموالا كبيرة ، وبهذا فقدت الجامعات التواصل مع التطورات العلمية في مختلف العلوم في الدول المتقدمة ، واعتمدت الدولة بشكل أساس - بدلا من ذلك- على برنامج التوسع الكبير في الدراسات العليا في داخل العراق، الأمر الذي سنناقشه لاحقا.

كانت مصادر المعرفة ؛ الكتب ، المجلات ، الدوريات الأجنبية، هي الأخرى قد تضررت بالقرار، ففي سنة 1983 اضطرت الجامعات وبتوجيه مركزي إلى إيقاف الاشتراكات في المجلات العلمية الأكاديمية ، ومع الأيام فقدت الجامعات المعلومات الحديثة، وانقطع التواصل مع التطورات والاكتشافات العلمية في الجامعات العالمية ، واعتمد الأساتذة على معلوماتهم القديمة ، وأخذوا يلقون على الطلاب ما هو قديم من المعرفة ، دون تحديث ، وبهذا كانت المحاضرات تكراراً لما هو قديم ، لدرجة إن الطلبة في حالات غير قليلة شعروا إن لا جديد لدى أساتذتهم ، فبرزت ظاهرة المحاضرات المستنسخة ، أي إن الطلبة يستنسخون محاضرات الأساتذة التي ألقيت في العام السابق من زملائهم الذين يتقدمون عليهم بمرحلة دراسية دون الحاجة إلى دخول قاعة الدرس ، لان سماع المحاضرات من الأستاذ لا تضيف لهم معرفة أو معلومات جديدة، وكانت هذه الظاهرة بارزة وملموسة في الكليات الطبية والهندسة والعلوم فضلا عن الانسانيات ، واستمرت وتوسعت مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية وزادها الحصار اتساعا .

من الطبيعي جدا إن يسعى كل شخص لحماية نفسه من أخطار الحروب ، ويسعى بكل الوسائل إلى عدم الاشتراك فيها بشكل مباشر، ولما كان الاستمرار بالدراسة يؤجل الطالب من الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية ، برزت ظاهرة " الرسوب المتعمد " لدى الطلبة ، الأمر الذي أدركته الدولة ، وشرعت قوانينها الجديدة الصارمة للحد من هذه الظاهرة ، لكن ما كان يلفت النظر حينذاك ، محاسبة الأساتذة على تدني نسبة النجاح ، مع إنهم غير مسؤولين عنها ، وأصبحت تلك النسبة إحدى مقاييس تقييم الأساتذة ، فاختل الميزان ، وأصبح الأستاذ الحريص على المستوى العلمي ، والذي لا يعطي الدرجة إلا لمن يستحقها ، يتهم بأنه "يتعمد " إفشال الطلبة ، وفي حالات غير قليلة تتدخل العمادات والأقسام لرفع نسبة النجاح بإضافة درجات "كيرف curve " الأمر الذي اثر سلبا في الطلبة والأساتذة ، ومستوياتهم العلمية والأدائية.

ونتيجة لتفاقم أخطار الحرب مع إيران والتزايد في الخسائر البشرية ، فقد رفض اغلب الطلبة المبعوثين الذين انتهت مُدد دراستهم في الخارج العودة إلى الوطن ، مما افقد البلاد كفاءات شابة كان يمكن إن تسهم في النهوض بالتعليم العالي ، رافق ذلك بروز ظاهرة عدم عودة عدد غير قليل من الأساتذة الذين تم إيفادهم للخارج للمشاركة بندوات أو مؤتمرات علمية ، رغم التدقيق والقيود والتعهدات التي فرضتها الدولة على الموفدين. أدى ذلك كله بالإضافة إلى إيقاف برنامج البعثات كما مر سابقا إلى نقص حاد في أعداد الأساتذة الأمر الذي دفع وزارة التعليم العالي إلى وضع برنامج لتعويض النقص في الأساتذة ، وسّعت بموجبه القبول في الدراسات العليا داخل القطر، توسعا

غير طبيعي ، ولم يكن يراعى في اغلب الأحيان الامكانات المتاحة ، من حيث وفرة المصادر والمختبرات ، ووسائل البحث الأخرى ، إضافة إلى الأساتذة المشرفين مما اثر سلبا في نوعية المخرجات في الدراسات العليا. وتزايد ذلك مع استمرار الحرب ومن ثم الحصار كما سيأتي في حديثنا لاحقا .

احتلال الكويت

توقفت الحرب العراقية الإيرانية بعد قبول إيران في 8-8-1988 قرار مجلس الأمن المرقم (598) ، وخرج العراق منها منهكا على مختلف الأصعدة ، وكان من المفترض إن يستوعب راس النظام العراقي دروس تلك الحرب الضروس ، ويعدها " ورطة كفانا الله شرها الأعظم " ، رغم حجم الخسائر المؤسفة التي تكبدها الجانبان ، ويتجه للملمة جراح الوطن وإعادة بنائه ، إلا انه كان يفكر بطريقة مختلفة ، لاسيما بعد إن أدرك انه استدرج واستغفل في الحرب ، واستخدم من قبل الأشقاء والقوى الدولية. لهذا بدأ في التحرك لقطف ثمار الحرب ، التي أعلن نفسه "منتصراً " فيها، وجاءته الوفود العربية تهنئه بـ "نصره المبين لحماية البوابة الشرقية" ، وأخذ يرتب لنفسه حقوقاً على الدول العربية في الخليج ، لأنه حماها من "الشر" الإيراني ، وراح يمنّي النفس بموقف عربي خليجي يخرج العراق من المحن التي جاءت بها الحرب ، إلا إن دول الخليج العربية كانت لها حساباتها السياسية، إذ رأت إن نظام صدام، بات يشكل خطرا عليها ، لا يقل عن خطر الثورة الإيرانية في أيامها الأولى ، خاصة وانه ظهر بمظهر المنتصر، قياسا للشعارات الإيرانية .

ترافق ذلك مع إدراك تلك الدول إن العراق قادر على تعبئة جيش يتجاوز النصف مليون ، إضافة إلى الجيش الشعبي ، وقد فشل النظام بطمأنتها ، بل زادت سياساته اللاحقة من قلقها وخشيتها، خاصة عندما بالغ في استعراض قوته العسكرية ، ولم تنفع الشعارات القومية التي حرص راس النظام على ترديدها من إن جيشه للأمة العربية في بعث الطمأنينة لدى حكام الخليج ، فأداروا ظهورهم عما كان يمني نفسه به من موقف منهم ، تليق بتضحيات العراق والعراقيين .

إضافة لما تقدم فقد خلفت الحرب مشاكل اجتماعية واقتصادية مرعبة ، لا يمكن تجاوزها بسهولة ، لذا اعتبر راس النظام موقف دول الخليج تنكراً لتضحيات العراقيين ، لا بل مؤامرة على نظامه، وبدأ يتحدث عن ذلك علانية ، فكانت الكويت الحلقة الأضعف والأقرب ، لكن هذا لا يعني سلامة الموقف الكويتي الرسمي. تزامن ذلك مع إشارات غير واضحة من الإدارة الأمريكية عبر سفيرتها غلاسبي، فسرها صدام بأنها إطلاق ليديه في الكويت ، " وما خفي أعظم ". لكل ما تقدم ارتكب صدام حماقته الأخرى بغزو الكويت في الثاني من آب 1990، وأطلق على معركته تلك اسم " ام المعارك " ، فكانت اما شيطانية، ولدَت ماسي كارثية للعراق استمرت إلى يومنا هذا ، وجاءت بالاحتلال بعد معانات طويلة ، أي أن نيرانها أكلت الأخضر واليابس ، وكان التعليم من القطاعات التي تدهورت بسببها .

وباحتلال الكويت فرضت الأمم المتحدة حصارا شاملا على العراق ، الأمر الذي جعل التدهور يتصاعد بمتوالية هندسية في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كان التعليم احد تلك الأصعدة التي امتد إليها التدهور، فقد استمر توقف برنامج محو ألامية ، وبدأت المدارس والجامعات تفقد كفاءاتها العلمية وذلك لضآلة الرواتب التي كان المعلمون والمدرسون يتقاضونها ، لذا ترك الآلاف منهم عملهم (قدرهم الدكتور سامي المظفر وزير التربية سنة 2005 بأكثر من مئة وخمسين ألف معلم ومدرس)، أما الجزء المتبقي منهم فامتدت أيدي بعضهم إلى الطلبة يذويهم ، فاستشرت الرشوة في هذا القطاع الذي لم يألف هكذا ظاهرة من قبل ، وبذا فقدت مهنة التعليم هيبتها، ولم يعد المعلم " رسولا " كما كنا نتغنى به عندما كنا طلبة. وتعطل عمليا قانون إلزامية التعليم ، وتسرب عشرات ألاف الطلبة من المدارس .

وعلى المستوى الجامعي اضطر الآلاف من أساتذة الجامعات إلـــــــى (الهروب) إلى خارج العراق للعمل في الدول العربية الأخرى ، رغم القيود الصارمة التي فرضها النظام على سفرهم ، حتى صار معروفا إن كليات وجامعات في اليمن وليبيا والأردن قائمة على الكفاءات العراقية ، أما من تبقى منهم في العراق فاضطر اغلبهم للعمل خارج الدوام في إعمال مختلفة. باع بعضهم السكائر وغيرها في الأسواق ، بعد إن باعوا سياراتهم ومكتباتهم الخاصة، وباع آخرون منهم الأبواب الداخلية لبيوتهم ، وأصبح مظهر بعضهم (رثا) لصعوبة شراء الملابس الجديدة "2"، وجزء من معالجة للنتيجة وليس للسبب خصص ديوان الرئاسة ((**مكرمة**)) لأساتذة الجامعات بدلتيين صيفية ومثلها شتوية من معمل خياطة النجف "3" وهكذا ترك اغلبهم التواصل العلمي ، إذ لم يستطيعوا شراء الكتب أو المجلات الجديدة – إن وجدت- ومن اجل الحصول على اجور إضافية حرص اغلبهم على التدريس ساعات إضافية ، أكثر من

نصابهم الأسبوعي اضعافا مضاعفة ، مما أدى إلى إنهاك قابلياتهم الجسدية والفكرية، وهذا الزخم في المحاضرات انعكس سلبا على مستوى أدائهم العلمي .

كانت الحكومة العراقية قد أدركت أن التعليم العالي قد تراجع عما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي ، بتأثير الحرب مع إيران ، وانه يواجه مشاكل جمة ، وسيواجه مشاكل اكبر بتأثير الحصار، لذا عقدت ندوة متخصصة لمناقشة سبل النهوض به ، حضرها صدام حسين ، ونقلت على شاشة التلفزيون العراقي ، وللتاريخ كان الدكتور عبد الرزاق الهاشمي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، حينئذ ، صريحا وجريئا للغاية ، إذ وقف ضد التوسع في الدراسات العليا في الجامعات العراقية ، لإنها على حد تعبيره ، وكما تختزنها ذاكرتي ، ستخرج لنا أنصاف دكاترة ، وهؤلاء الإنصاف سيخرجون لنا أرباعا ، مما يؤثر سلبا في المستوى العلمي ، غير أن هذا الرأي لم يلقَ قبولاً لدى راس النظام ، لذا أعفاه من منصبه، وعين الدكتور همام عبد الخالق من الطاقة الذرية مكانه ، ونحن هنا لسنا في مجال الاعتراض على الدكتور همام ، ولكننا نحاول تاشير الاتجاه الذي كان يفكر به راس الدولة . وهكذا جرى إغراق الجامعات بالخريجين الجدد من الجامعات العراقية ، الذين لم تسعفهم الظروف للإطلاع على التقدم العلمي في الجامعات العالمية على الرغم من أن أعدادا منهم أثبتت جدارة كبيرة لكنها جدارة، ينقصها التواصل مع حافات العلم ، وهي حالة تتطلب المعالجة وكما سيأتي .

ومع الأيام ونتيجة لهجرة أعداد كبيرة من الأساتذة اعتمدت الجامعات على حملة الماجستير في تدريس الدروس النظرية ، الأمر الذي يخالف الأعراف الأكاديمية ، والمقاييس النسبية الجامعية المعتمدة في مختلف بقاع العالم ومنها العراق قبل الحروب والحصار .

رافق ذلك توسع غير مدروس في فتح الكليات والجامعات الجديدة في المحافظات ، دون توفير المستلزمات من الأبنية والمختبرات والأساتذة ، ومع إن إنشاء جامعة في كل محافظة هدف نبيل ، إلا إن ذلك يجب إن يراعي الامكانات المتاحة ، ويوفر لها أسباب النجاح والتقدم والرقي ، غير أن ما يمكن تسجيله هنا ، هو إن فتح أو إغلاق الجامعات كانا يجريان بموجب قرارات سياسية في اغلب الأحيان ، أكثر مما كانا تعبيراً عن استراتيجية وزارة مخطط لها بحسابات علمية دقيقة .

وعلى سبيل المثال لا الحصر نسوق هنا عدداً من الأمثلة ؛ فقد ألغى صدام جامعة الكوفة بعد هزيمة العراق 1991 ، وذلك عقابا لمدينة النجف لمشاركتها بالانتفاضة ضد نظام الحكم ، وأمر بتأسيس جامعة بابل ، وعند لقائه بوجهاء محافظة النجف أعاد فتح جامعة الكوفة ، دون كلية الفقه ، و دون مراعاة للامكانات البشرية والمستلزمات. ومثال آخر على اللاتخطيط (مبادرة) وزارة التعليم العالي بفتح كلية لطب الأسنان في جامعة الانبار على اثر حديث صدام حسين مع الجموع التي استقبلته في الرمادي ومطالبته لهم الاهتمام بتنظيف أسنانهم ، رغم إن الوزارة كانت تعلم علم اليقين عدم توفر ابسط الامكانات لفتح تلك الكلية ، وقد بقيت تلك الكلية تعاني من انعدام الكادر ألتدريسي ، لدرجة إننا لم نجد في عام 2005 إي شخص من بين منتسبيها تتوفر فيه

ابسط المواصفات ليكون عميدا للكلية ، حتى إن الأهالي اخذوا يطالبون بنقل أبنائهم إلى بغداد. وهناك أمثلة كثيرة، لكننا نكتفي بذكر التالي منها ؛ إذ تم استحداث قسم للقانون ربط بكلية الآداب جامعة ذي قار، وأخر مثله ربط في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ، ليكونا نواتي كليتين للقانون في الجامعتين ، إلا إن القسمين بدءا يخرجان الطلبة، ولم تتوفر الامكانات لتأسيس الكليتين حتى عام 2005 .

اعتمدت الدولة في سنوات الحصار على ما أطلق عليه " التدبير الذاتي " وبعده مبدأ " تعظيم الموارد " ، وطلب من دوائر الدولة المختلفة اعتماد هذين الأسلوبين في توفير المستلزمات وسد الحاجات ، ولم يتم التمييز بين الدوائر الإنتاجية القادرة على الإنتاج وتدبير وتعظيم الموارد ، وبين الدوائر الخدمية التي ليس بمقدورها توفير متطلبات الاكتفاء الذاتي ، ومنها الجامعات التي اضطرت إلى إلغاء الكثير من الخدمات المقدمة للأساتذة والطلبة ، على قلتها ، فقامت بتأجير المنشات الخدمية من قبيل النوادي والأكشاك وساحات وقوف السيارات ، ومكاتب القرطاسية والاستنساخ بالمزادات العلنية ، من اجل جلب موارد اكبر، وهذا بالتأكيد جاء على حساب الأساتذة والطلبة ، حتى بلغ الحال بأغلب الكليات إلى تأجير المرافق الصحية إلى متعهدين ، لإدامتها وتنظيفها ، مقابل احور تفرض على كل من يستخدمها ؟؟!! .

استمر عجز الجامعات عن توفير المصادر والمراجع ، وأصبحت المكتبات في الجامعات والكليات خاوية ، ليس فيها أي جديد من الإصدارات العلمية ، دوريات أو كتب "4" ، بل إنها عجزت حتى عن توفير (الكتب المنهجية) التي فرضتها ، كما

مر سابقا ، وظهر الكتاب المستنسخ ، وأمام الحالة المالية السيئة لأغلب الطلبة ، وعدم قدرتهم على شراء الكتب- إن وجدت ، نظراً لارتفاع أسعارها بشكل فاحش ، وعجز اغلبهم عن توفير مبالغ الاستنساخ- برزت ظاهرة كتابة المحاضرات داخل قاعات الدرس ، فبدلا من الحوار والنقاش ، ظهر لدينا جيل من الأساتذة يقرأ ون في الكتاب ويقوم الطلبة بالكتابة ، وهذا لعمري إفلاس ما بعده إفلاس ، ومن غرائب الأمور إن بعض الطلبة اخذوا يشكون الأساتذة الذين لا يقومون بهذا الأسلوب البائس .

لاحظت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تدنيا في المستوى العلمي بشكل عام ، وشيوع ظواهر لم تكن مألوفة سابقا ، وبغية الحد منها ابتدعت الامتحانات الوزارية في الجامعات ،؟؟!! وذلك بجعل امتحانات أخر السنة ، في بعض المواد ، غير المعلن عنها سلفا ، وزارية .تكون أسئلتها وتصحيح دفاترها مركزيا في الوزارة ، وذلك بغية الضغط على الأساتذة لإكمال المناهج الدراسية ، وإجبار الطلبة على الجد والاجتهاد ، ووضعت مكافاءات للأساتذة الذين يحقق طلبتهم نسب نجاح متقدمة ،وكذا يكافأ عميد الكلية التي تسجل كليته تميزا في الامتحانات الوزارية ، الأمر الذي دفع احد العمداء ، ومع الأسف ، أن يرتكب حماقة ، عندما تولى بنفسه عملية " غش جماعي " لطلبة كليته ؟؟ ، ولما علمت الوزارة عاقبته على ذلك الفعل الشنيع .

وعلى مستوى الدراسات العليا فقد أدى التوسع الكبير في القبول ، ولمختلف التخصصات ، والذي كان خارج الامكانات المادية والبشرية للأقسام العلمية والأساتذة ، إلى شيوع ظواهر مؤسفة جدا ، منها ضعف ملموس في مستوى عدد لا يستهان به من الخريجين واطاريحهم ، وهنا تحققت نبوءة الدكتور عبد الرزاق الهاشمي ، التي

اشرنا إليها آنفا ، الأمر الذي دفع وزارة التعليم العالي إلى ابتكار طريقة " الكابس العلمي " إي إرسال احد الأساتذة في الاختصاص نفسة من جامعة أو كلية أخرى ، لحضور المناقشة بشكل سري ، بصفة متفرج ، وتقديم تقرير عن مستوى الرسالة أو الأطروحة ، وموضوعية وجدية أعضاء لجنة المناقشة ، وغيرها ، تطور موضوع الكابس العلمي إلى " لجنة الكبس العلمي " التي تشكلها وترسلها بشكل سري الدائرة التربوية في رئاسة الجمهورية ، وكل هذه كانت معالجات للنتائج دون الأسباب ، التي ظلت قائمة إلى ما بعد الاحتلال .

نص قانون الخدمة الجامعية على إحالة موظف الخدمة الجامعية حين بلوغه الخامسة والستين إلى التقاعد ، وللوزير بطلب من الجامعة تمديدها سنتين ، وفي حالة تطبيق هذا النص فان الراتب التقاعدي ، لا يكفي الأستاذ وعائلته معيشة يوم واحد، لذا عزفت الجامعات عن إحالة المشمولين، وابتدعت الدولة ،" دائرة الاحتياطي القريب "، التي أنشئت بالأساس للضباط ، فأصبحت ترعى الأساتذة أيضا. كل ذلك من اجل إن يبقى الأستاذ يتقاضى راتب الجامعة الذي وانْ كان لا يشبع من جوع ولا يحمي من برد ، إلا انه أفضل نسبيا من رواتب بقية موظفي الدولة الآخرين والمتقاعدين. هذا إذا استثنينا منتسبي الحرس الخاص والجمهوري ، والتصنيع العسكري ، وغيرهم من منتسبي الدوائر التي تعمل بأنظمة وقوانين خاصة .

لذا شاهدنا أساتذة كانوا مجبرين على الاستمرار بالوظيفة وقد بلغ بهم الكبر عتيا ، وهدّ أجسامهم المرض ، لكنْ ليس أمامهم إي خيار أخر ، لان الإحالة إلى التقاعد تعني الموت جوعا .

الحرب والاحتلال 2003

لم يكن رأس النظام يعتقد إن الاحتلال في الحرب الأخيرة ممكن الحدوث، رغم حجم الحشود الأمريكية ، وكان أقصى ما يتوقعه ، هجمات صاروخية أو جوية، لا تهدف إلى إسقاط النظام واحتلال البلاد، وهذا من أخطائه الكبرى الأخرى ، لذا اتخذت حكومته ، إجراءات داخلية لمواجهة انتفاضة شعبية –كانت متوقعة في حساباتها- أثناء وبعد الهجمات المحدودة، آخذة العبرة من تجربة 1991 ، فركزت خططها على حماية المؤسسات، وجندت لذلك عناصر المؤسسات ذاتها، من موظفي الأمن الذاتي والبعثتين ، ووفرت لهم الأسلحة الضرورية ،والمواد الغذائية الكافية "الأغذية الجافة" ، ووسائل التنقل والاتصال.

كانت الجامعات من المؤسسات التي كُلِّف البعثيون بحمايتها من خلال تنظيمات الشعب والفرق الحزبية ، المكونة من الأساتذة والموظفين والطلبة، وكانوا لا يغادرون أماكن واجبا تهم المنوطة بهم ليلا ونهارا.

وبتصاعد العمليات العسكرية، وتداعيات الانهيار السريع للقوات العراقية، وتقدم قوات الاحتلال نحو بغداد، ظهرت علامات الانهيار على البعثيين المكلفين بحماية الجامعات، وبدأت أعداد منهم الانسحاب إلى بيوتها ، أو إلى مناطق آمنة أخرى ، ولم يبق في الجامعات إلا أعداد قليلة.

وعندما سقطت بغداد في التاسع من نيسان 2003 ، كانت المؤسسات والدوائر الحكومية أهدافا لعمليات النهب والسرقة من قبل الجياع، واللصوص، والنهـّابين، ومغتنمي الفرص، ففقدت الجامعات مجوداتها من أثاث وأجهزة مختبرية وحاسبات وسجلات، ورافقت ذلك عمليات إحراق منظم لبعض الدوائر الحكومية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إشعال حريق كبير جدا في الدوائر الإدارية والمالية للجامعة المستنصرية ، قضى على كل موجداتها ، بل حوّل البناية الى هيكل خاوٍ، بحيث كنا نخشى من سقوط سقوفه على الرؤوس. و قيلت روايات كثيرة عن أسباب الحريق، منها عـُزيت لظروف شاذة داخل الجامعة ذاتها، وأخرى اتهمت جهات أجنبية ، وثالثة تؤكد إنها شاهدت عناصر من الكويت، تقوم بذلك انتقاما لما قام به العراقيون في الجامعة الكويتية .

لم يسلم من عمليات النهب والإحراق سوى بعض المواقع التي دخلتها قوات الاحتلال وتمركزت فيها، مثل موقع الجادرية لجامعة بغداد، وكلية طب المستنصرية في اليرموك، ولعلّ أجمل ما سجلته الذاكرة، أنّ مواقع أخرى سلمت، لان منتسبيها دافعوا عنها ببسالة مثل كلية الإدارة والاقتصاد وكذا طب الأسنان في الجامعة المستنصرية، ولكل واحدة منهما أو لغيرهما قصة مختلفة، تبعث على الاعتزاز بعراقيين عبّروا عن انتمائهم الوطني في وقت كانت فيه الأنظار منصرفة إلى أعمال "نهب عام" جرت في كل مكان من أرض العراق، ولاسيما في بغداد!

كان الدمار شاملا في الجامعات العراقية وبنسب مختلفة، فقد أصيبت جامعة البصرة بأضرار جسيمة، وكذا الأمر بالنسبة لجامعات القادسية وبابل والكوفة

وديالى و المستنصرية والجامعة التكنولوجية ، ومواقع جامعة بغداد في باب المعظم. وتعرضت بعض الأبنية لهجمات مباشرة، ذلك لان النظام نصب أسلحة مقاومة الطائرات على سطوحها.

بُذلت جهود كبيرة في نهاية نيسان 2003 من اجل استئناف الدراسة وإكمال المناهج، وإجراء الامتحانات النهائية ، فعقدت إبان تلك الفترة اجتماعات عدة، وكانت غالبية الآراء تتجه إلى الإسراع بدعوة الأساتذة والطلبة للمباشرة بالدوام .

اصطحبت سلطات الاحتلال معها خبراء متخصصين، تولوا الإشراف على الوزارات العراقية، وقام الدكتور" اندرو اردمن" ،بالاشراف على التعليم العالي، ساعده عدد من أساتذة الجامعات الأميركية، وأساتذة آخرون من اصول عراقية.

دعا "اردمن" رؤساء الجامعات للاجتماع به في مقر جامعة بغداد ، وبعد عدد من اللقاءات والخطوات، ومنها عملية دفع رواتب المنتسبين أساتذة وموظفين، وحصوله على الإحصائيات ، وتأسيس قاعة بيانات -وكجزء من خطة استبدال الادارت الحكومية السابقة- قرر إجراء انتخابات في الكليات والجامعات كلها، لاختيار ادارات جديدة، عمداء، ورؤساء جامعات، وأعلن عن ذلك في بداية ايار 2003 .

جرت الانتخابات في جامعات المحافظات، تحت إشراف قوات الاحتلال في كل محافظة، وجرت في بغداد تحت إشراف فريق من الأساتذة المكلفين بقيادة التعليم

العالي، ففي الجامعة المستنصرية التي انتخبتُ –أنا شخصياً- رئيسا لها في 14 أيار ، كان القرار إن لا يرشح فيها من كان بدرجة عضو فرقة في حزب البعث صعودا، وكذا العمداء ورؤساء الجامعات السابقين، وبهذه الطريقة تم تغيير الادارات الجامعية السابقة، واستبدالها بادارات جديدة انتخبها الوسط الجامعي، وليس لها علاقة بالاحتلال، فالقوات المحتلة لم تكن تهتم بمن يأتي أو بالبديل ، بقدر اهتمامها بتغيير القديم كجزء من إجراءات "خلع السلطة"، وإنهاء حضورها في تفاصيل حياة المجتمع.

وبعد اسبوع من الانتخابات استؤنفت الدراسة في ظل أوضاع غاية في الصعوبة، إذ لم تكن لدينا أية مستلزمات، وللاستدلال على ذلك، فأنا شخصياً، باشرت الدوام في الجامعة و ليس فيها كرسي لرئيس الجامعة، أو شبابيك في مكتبه. لقد سُرقت كل الأجهزة المختبرية وأجهزة التبريد، والمراوح السقفية، وغيرها كثير، ولم يكن أمامنا إلا أنْ نجمع الأثاث من الجوامع والحسينيات التي ساعدتنا ، بعد مناشدتها لإعادة أثاث الجامعات وموجداتها ، وألجأتنا الحال المزرية حينئذ إلى شراء بعض اجهزتنا المختبرية المسروقة من سارقيها أنفسهم، بأسعار زهيدة ، لأنهم لم يكونوا ليقدّروا أثمانها. وفي هذا المضمار، بذل عدد من الأساتذة ، والموظفين جهودا جبارة لا يمكن وصفها إلا" **بجهود عراقيين وطنيين غيارى**" .

أصيبت الجامعات بخسارة كبيرة ، بصدور قرار "اجتثاث البعث "، الذي شمل 1630 استاذا وموظفا جامعيا، وكان الأساتذة المشمولون بهذا القرار من اختصاصات مختلفة، ويشرفون على عدد كبير من طلبة الدراسات العليا، فازداد الارتباك في الوضع الدراسي ، وبرغم إننا ناشدنا المسؤولين الأمريكان للتراجع عن القرار، أو استثناء

الأساتذة منه، وحصره بمن ارتكب جريمة أو إساءة إلا أنهم تجاهلوا مناشداتنا وكأنّ في أذانهم وقراً!، فلم يصغوا إلينا، حتى لقد قال احدهم " إن هذا القرار من واشنطن " . وفي احد اجتماعات رؤساء الجامعات الذي عقد في مبنى جامعة بغداد بالجادرية وحضره السفير بول بريمر "الحاكم المدني الأمريكي العام"، نظم عدد من طلبة الجامعة المستنصرية تظاهرة خارج قاعة الاجتماع، دعوا فيها إلى إعادة أساتذتهم ، فطلب مني السفير الأمريكي التفاهم معهم ، فقلت له إن مطلبهم مشروع وأرجو الاستجابة له، لكن هتافاتهم وتأييدنا لها لم تلقَ آذاناً صاغية هي الأخرى مثلُها مثلُ مناشداتنا التي ذهبت أدراج الرياح!. وكنت قبلها طلبت من الأساتذة المشمولين بالقرار الاستمرار بالدوام تدريسا وأشرافا ، تطوعا ودون مقابل، خدمة للطلبة والوطن، وقد لاقت دعوتي استجابة كبيرة، وثبتوا ذلك خطيا .

بدأت ظواهر الانفلات تطفو على السطح في المجتمع العراقي، وهذا أمر طبيعي ، كان حدوثه لا مهرب منه، بعد غياب السلطة تماماً، وبعد حكم شمولي دام عقوداً ثلاثة ونيّف ، ولأنه لم تكن هناك سلطة تملأ الفراغ ، فقد لعب المتطفلون أدوارا مختلفة، وبرزوا بأسماء متعددة من أحزاب علمانية أو دينية، ليستولوا على بعض موجودات دوائر الدولة ومرافقها، ورفع يافطات بأسماء تلك الأحزاب أو الحركات أو التيارات الدينية على بواباتها. ومن الغرائب إن بعض رجال الدين المعمّمين، وبمعاونة عدد من الأساتذة والطلبة، راحوا يفرضون اراداتهم على الكليات والجامعات، باسم الدين أو المذهب أو المظلومية التاريخية ،ا و وباسم "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وغيرها من الشعارات والادعاءات التي لم تكن إلا كلمات حق أريد بها باطل!. وقام نفر من الطلبة بالتدخل في شؤون الكليات بتأسيس

روابط طلابية عديدة، لدرجة يصعب حصرها، وكل يدعي المشروعية وتمثيل الطلبة، وكانوا وبفوضوية لا مثيل لها، يتظاهرون بمناسبة أو بدونها ، وكان مما رأيناه – ولو بدرجة اقل- وانضباط أعلى ظهور روابط للأساتذة الجامعيين.

قاومت الإدارات الجامعية بدرجات متباينة هذا المد والتدخل في شؤونها، لكن بعضها انزلق مزالق خطرة ، حين استقوى واحتمى بالقوى الجديدة ، واستقدمها إلى المواقع العلمية ، وفرض إرادته على الطلبة والأساتذة ، وبهذا برز التنابز والتناحر بين الاتجاهات المختلفة، ونشبت نيران اتهام من يعارضهم بأنه من ازلام "النظام السابق " أو انه كان بعثيا ، والغريب إن بعضهم كان" مداحا رداحا " فتحول بقدرة قادر إلى قائد في حزب أو تيار جديد، يمارس الأساليب التي استنكرها على البعث والبعثتين، وربما بصورة أقسى و أمر .

أخذت هذه الظاهرة منحى أخطر عند تشكيل حكومة عراقية من دون رئيس، إي في ظل الإدارة المدنية للحاكم المدني " بريمر" وهي الحكومة التي اصطلح على تســميتها بحكومة " مجلس الحكم " التي جاءت مشابهه له ، من حيث التقسيم على أسس مذهبية وطائفية فكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من حصة الحزب الإسلامي العراقي، الذي فرض إرادته على الوزير والوزارة والتدخل في شؤونها، وأراد إجراء تغييرات في الجامعات، تخدم أهداف الحزب نفسه ، وجرى ما يشبه هذا تماماً في بعض الوزارات الأخرى ، تحت سيطرة أحزاب من ألوان أخرى . وللاستدلال على ذلك، أذكر إن السيد الوزير طلب مني عندما كنت رئيسا للجامعة المستنصرية ، ترشيح عميد لكلية العلوم من أهل السنة، باعتبار إن العميد السابق الذي

نقل إلى الجامعة التكنولوجية كان سنيا، فلما اعترضت على ذلك وقلت له إنني عينت عمر الراوي بعد اغتيال المرحوم الدكتور عبد اللطيف المياح رئيسا لمركز دراسات وبحوث الوطن العربي لأنني اعتمد الكفاءات والمقاييس العلمية ، أخبرني أنه محرج من قبل الحزب الإسلامي وأهل السنة ، كان هذا مثالاً على ما جرى، وهناك امثلة كثيرة ، أقلّ ما نقوله بحقّها أنـّها تنكـّر كامل لقيم العلم والدين والمواطنة الحقة.

شعرنا بخطورة هذه الظاهرة، فتصدينا لها، كل حسب اجتهاده ومقدرته في مقاومة تدخلات الأحزاب والحركات وكذا بعض قرارات الوزارة، التي لم تعتمد على آراء الجامعات. وأذكرُ أنّ اجتماعات رؤساء الجامعات كانت قصيرة جدا، وليس فهيا أي مظهر من مظاهر المناقشة ، فغالبا ما كان السيد الوزير يلقي تعليماته وينهي الاجتماعات دون مناقشات مستفيضة ، لكن اجتماع رؤساء الجامعات الذي عقد في اربيل 15 آذار 2004 والذي لم يحضره الوزير، وترأسه د . عبد الرحمن الحسيني رئيس جهاز الإشراف والتقويم في الوزارة، اتصف بالنضج، حيث أخذنا وقتنا الكافي في المناقشة، واصدرنا إعلانا لحماية الجامعات من تدخلان الأحزاب والقوى السياسية، عُرف " **بإعلان اربيل** "5 "، لكن الأحزاب والتيارات كانت ابعد من إن تلتزم بدعوتنا تلك، فأخذ كل منها يتصرف بأسلوبه وطريقته لمصادرة الإرادة الجامعية .

كان إعلان اربيل عبارة عن مبادئ عامة تصلح إن تكون برنامج عمل وطني ، تنأى بالجامعات عن الصراعات الطائفية والعنصرية والسياسية ، غير إن ما يحز في النفس ، إن اغلب القوى السياسية المتنفذة في البلاد ألان لا تختلف بعقليتها وطرق عملها عن التي كانت تعارضها ، و أسقطتها بالحرب والاحتلال ، في عدم قبول الأخر

، ومحاولة الاستحواذ على المؤسسات الرسمية ، ومنها الجامعات ، لتحقيق مكاسب حزبية ضيقة ، وانطبق عليها القول المأثور :-

لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله

عار عليك إذا فعلت عظيمُ

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي وتم" استلام السيادة" رسميا بعد مداولات قام بها الأخضر الإبراهيمي ، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق مع الإدارة المدنية في البلد ومجلس الحكم و الأحزاب التي لم يكن لها ممثلون في ذلك المجلس ، وهي قوى وشخصيات عراقية من مختلف الأطياف، لذا جاءت مختلفة عن مجلس الحكم والحكومة السابقة، إذ تجاوزت المحاصصات الطائفية بنسبة كبيرة إلى الاعتماد على الكفاءات الفنية، وان لم تهمل التمثيل السياسي لمختلف المكونات القومية والسياسية، وقد أدارها الدكتور علاوي بكل حرفية، بعيدا عن كل مظاهر المذهبية والطائفية والعنصرية ، وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من حصتي، إذ أراد الأخضر الإبراهيمي ان يتولاها احد رؤساء الجامعات ، من غير المرتبطين بأحزاب سياسية، لذا عقد اجتماعاً مع عدد من رؤساء الجامعات لم أكن من بين حاضريه، رغم توجيه الدعوة لي لحضوره، فأشاروا إليه بتكليفي ، كما أشار له بذلك الدكتور وميض عمر نظمي من القوميين العرب البارزين، وكذا فعل الدكتور قيس العزاوي من الحركة الاشتراكية العربية رئيس تحرير جريدة الجريدة، وفي مجلس الحكم لم يكن الاعتراض كبيرا علينا إلا من بعض الأحزاب الدينية، وكنت موضع اختيار الدكتور إياد علاوي المكلف بترؤس الوزارة عندما خُير بيني وبين شخص آخر .

حظي التعليم العالي بدعم كبير من حكومة الدكتور إياد علاوي ، وكان متفهما بحق لطلباتنا واحتياجاتنا، ولم يتدخل مطلقا في فرض اي شخص على الوزارة، وللتاريخ أقول: طلب مني رئيس الوزراء وبكتاب رسمي تعيين الوزير السابق رئيسا للجامعة المستنصرية، وقال إن هذا بناء على رغبة الحزب الإسلامي وامينه العام الدكتور محسن عبد الحميد، فأوضحت لسيادته الإلية العلمية الأكاديمية التي اعتمدناها لتعيين العمداء ورؤساء الجامعات، فضلا عمّا تعانيه الجامعة المستنصرية من مشاكل قد لا يستطيع شخص من خارج ملاكها إدارتها ، لعدم احاطته بتفاصيل الصراعات فيها حينئذ، فما كان من الدكتور أياد علاوي إلا إن يقدر لنا هذا الأسلوب في الإدارة ، ويحترم ما ذهبنا إليه من آليات عمل . وكذا كان تعاملنا مع طلبات مماثلة جاءتنا من السيد رئيس الوزراء، محولة إليه في الأصل من نائب رئيس الجمهورية الدكتور إبراهيم الجعفري .

حرصنا على إرساء تقاليد علمية، والنأي بالجامعات عن التدخلات السياسية، وعدم معالجة الخطأ بخطأ مثله، لذا دققنا كل الطلبات المقدمة التي ادعى أصحابها إنهم من المفصولين السياسيين ، واعدنا إلى الخدمة كل من ثبتت صحة ادعاؤه ، ورفضنا الكثير منها لأنها ادعاءات لا تقوم على دليل. وفي الوقت ذاته، بذلنا جهوداً كبيرة مع اللجنة العليا لاجتثاث البعث لإعادة الأساتذة الذين أوصت كلياتهم وجامعاتهم بإعادتهم ، وقد تم ذلك وفق الأصول.

وبالإضافة إلى ما تقدم، عرضنا على السيد رئيس الوزراء حالة النقص الشديد في الملاكات العلمية، وأوضحنا له إن الاستثمار في التعليم العالي هو استثمار في المستقبل، وانه يرقى في أهميته إلى مستوى التحديات الأمنية الطارئة ، فوافق من فوره على تخصيص مبلغ مئة مليون دولار أمريكي سنويا لاطلاق البعثات للحصول على الشهادات العليا من الدول المتقدمة، وللأمانة لعب الدكتور زهير عبد الغني حمادي الأمين العام لمجلس الوزراء دورا كبيرا في صناعة هذا القرار .

وبتشكيل مجلس الأعمار كان الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء رئيس المجلس متفهما هو الأخر لحاجات الجامعات العراقية، ولما عرضنا على المجلس خططنا في اعمار الجامعات وإنشاء أبنية جديدة، وافق على تخصيص خمسة وعشرين مليون دولار شهريا قابلة للزيادة، اعتماداً على قدرتنا في تنفيذ المشاريع، وهكذا باشرت الجامعات بتنفيذ حوالي 400 مشروع جامعي جديد أو كان قد بوشر به قبل الحرب .

كنت وضعت نصب عينيّ مسألة المستوى ألمعاشي للأساتذة ، بل اعتبرته " معركتي" التي تكللت بالنجاح بصدور القرار التاريخي لمجلس الوزراء الذي عدل قانون الخدمة الجامعية ، وبموجبه تم تخويل الوزير رفع رواتب التدريسيين بنسبة تتراوح بين 60- 100 % ، فاستخدمت ذلك التخويل بحده الأعلى ورفعنا رواتب الجميع 100% ، كما إن القرار ضمن حياة أفضل للأساتذة بعد إحالتهم على التقاعد، لذا نص على إن يتقاضى موظف الخدمة الجامعية راتبا تقاعديا مساويا لما يتقاضاه أقرانه المستمرون في الخدمة، وشموله بالزيادات التي تشملهم، وهكذا ضمنا حياة

كريمة لعلماء العراق، تقديرا لما قدموه في مسيرة بلدهم العلمية، خاصة في ظروفه الصعبة، وقد نشر القرار في الجريدة الرسمية " الوقائع العراقية " منتصف شباط 2005، إلا إن حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري التي حلت محل حكومة الدكتور إياد علاوي ، ماطلت في تنفيذه لغاية 1- 7 – 2005 لأسباب سياسية، لأنها أرادت أن تجيّر القرار لها، كما ظهر ذلك عبر التصريحات المتكررة لها، وبهذا يكون لجميع الأساتذة في ذمة الجعفري وحكومته حقوق مالية مابين نشر القرار وتنفيذه ، مع الإشارة إلى أنها قامت بذلك دون أن تصدر قراراً جديداً، تنشره بالجريدة الرسمية، بل اكتفت بتوجية شفوي ، وهنا ارتكبت مخالفة قانونية تُحاسب عليها بمقتضى نصوص الدستور.

بالإضافة إلى ما تقدم ، فقد حرصنا ، أثناء استيزارنا ، على تأكيد استقلالية الجامعات ، ورفع الغطاء الثقيل الذي مارسته الوزارة، فأطلقنا حرية السفر حتى لعمداء الكليات من دون اخذ موافقة الوزارة، ومنحنا الأقسام العلمية صلاحية تعيين الأساتذة ، وتم إلغاء الكتب المنهجية، واعتمدنا على الكتب المساعدة، فيما تم إدخال التقنيات الحديثة من قبيل شبكات الانترنيت، وغيرها، وجرى تنفيذ برنامج طموح للزمالات التدريبية والبحثية قصيرة الأمد للأساتذة ، ووضعت قواعد رصينة لتعيين الأوائل في الأقسام العلمية ، وضمان حصولهم على البعثات الدراسية، بترشيح من الأقسام ، وفق قاعدة تنافسية علمية، وقلصنا القبول في الدراسات العليا داخل العراق ، وأغلقناها في الأقسام التي لا تتوفر فيها المعايير العلمية القياسية وشمل الغلق 153 اختصاصا علميا .. إلى غير ذلك من الإجراءات التي كانت تهدف إلى الارتفاع بمستوى التعليم العالي نوعياً. ولا حرج من القول هنا، أنّ الفترة القصيرة نسبياً، التي أمضيناها في تولّي مسؤولية وزارة التعليم العالي، أرست قاعدة لا يُستهان بجديتها، ومهنيتا ، وسيظل هذا

الإنجاز – في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي أحيط بها- موضع اعتزازنا ، واعتزاز الكثير من المخلصين الذين أكدوا انتماءهم الوطني بالعمل لا بالشعارات.

وفي صيف 2004 عقد المؤتمر السابع للتعليم العالي ، الذي جرى الإعداد له بمشاركة واسعة جدا من الأساتذة ، ببحوث تناولت مختلف جوانب العملية العلمية والتربوية ، وقد حددنا فيه تصوراتنا للنهوض بالجامعات العراقية (6) .وفي ختام أعمال المؤتمر صدرت توصيات رسمت السياسة التي يجب على الجامعات والوزارة انتهاجها في المرحلة اللاحقة ، إلا إننا لم نستطع حتى هذه اللحظة التخلص من سطوة الفرد المسؤول على المؤسسة ، وذلك لأننا في الشرق مصابون بمرض "شخصنة " الأشياء العامة ، فدولنا ومعارضتنا ومؤسساتنا تتمحور حول شخص المسؤول الأول ، وهذا ما لم تتخلص منه حتى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ، فسادت ظاهرة "سياسة الوزير لا الوزارة " ، وعلى قاعدة "كلما دخلت امة لعنت أختها" ، تتغير سياسات الوزارة بتغير شخص الوزير ، وهكذا لا تزال توصيات المؤتمر تنتظر المتابعة و التنفيذ ، وربما تركن على الرفوف ، وتكون نســـياً منسيا "7 ".

لم تكن الطريق معبدة أمام الوزارة فقد اعترضتنا عقبات جمة؛ منها تصاعد موجة الاغتيالات ضد الأساتذة ، ومن مختلف الاختصاصات والاتجاهات والمذاهب والاديان ، ولعل ما كان يلفت النظر – وهو ما يجري حتى يومنا هذا- ان كل الجرائم سجلت ضد مجهولين، فلم تستطع أجهزة الدولة القبض على مرتكب أية جريمة من الجرائم التي كانت قاسية جداً في وحشية أدائها وهمجية مراميها. ويذكر العراقيون جميعاً عملية اختطاف رئيس جامعة الانبار من قبل عصابة شريرة من أبناء بلدته، ولم

يُفرج عنه المختطفون - بعد أكثر من ثلاثة أسابيع - إلا بعد أن دفع ذووه فدية مالية كبيرة.

ترافق هذا مع ظواهر جديدة برزت على السطح أشاعتها إدارات جامعية أو غيرها، لفرض فكرها الديني أو السلفي أو الحزبي ، فقد طلب رئيس جامعة من الطالبات المسيحيات ارتداء الحجاب في شهر رمضان، بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأعفي من منصبه، وأعفي آخر لأنه أرسل منتسبي جامعته مع سياراتهم للمشاركة في تمرد يقوده رجل دين، ولما القي القبض على أولئك المنتسبين من قبل الشرطة، أنكر انه ارسلهم مما اشر لدينا انه لا يستطيع أن يطبق منهج استقلالية المؤسسة العلمية والنأي بها عن الصراعات السياسية، وتعرض الوزير –حينئذ- إلى هجوم من قبل الصحافة التابعة للتيار الديني عندما أدان الممارسات التي قامت بها مجموعة متطرفة في البصرة بالاعتداء على طلاب كلية الهندسة الذين نظموا سفرة ترفيهية بمناسبة تخرجهم . وفي الجامعة ذاتها رفض رئيس الجامعة تسجيل مباشرة عدد من الأساتذة ، أعضاء الفرق ، الذين اعبدوا لوظائفهم وفق الأصول وبتوصية من الجامعة ذاتها ، وذلك تحت تهديد الأحزاب الدينية ، التي تدخلت بشؤون الجامعة بشكل سافر ، وعالجنا موضوعهم بحكمة وروية وبالتشاور مع عدد منهم ، بعد إن أدركنا المخاطر التي تهدد حياتهم .

كما إن الحزب الإسلامي العراقي نشر مقالا افتتاحيا في جريته اليومية " دار السلام " "8"اتهمنا فيه بالطائفية ، لأننا أعفينا احد المدراء العامين في الوزارة ، وهو من كوادر الحزب المذكور ، وذلك لارتكابه خطأ إداريا ، خارج صلاحياته ، وتعمد

إخفاءه عن الوزير ، وكان ذلك المقال سببا بتلقي الوزير مكالمة هاتفية من تلفون ماركريت حسن ، المختطفة حينئذ ، توعد المتكلم الوزير بالقتل القريب ، ونعته بالطائفي الحقير ، الأمر الذي تم تسجيله لدى الشرطة العراقية في حينها ، وفي وقت لاحق جاء كتاب من دائرة المخابرات العامة إلى الوزارة يقول إن مجموعة إرهابية قامت بتحديد موقع بيت الوزير في المنصور بجهاز (GPS) لتحديده بالضبط لغرض قصفه (9) .

قام الوزير بكتابة رد على المقال وضح وكشف فيه تجاوزات الحزب المذكور عندما كانت الوزارة من حصته في الوزارة السابقة ، عزز الرد ب(200) وثيقة صادرة من الحزب نفسه إلى الوزير السابق تأمره بالتعيينات أو إهداء سيارات الوزارة إلى فروع الحزب المذكور ، خارج كل السياقات المتبعة ، وقد فعلها جميعا ، ورفض الحزب إعادة السيارات التي استولى عليها من الوزارة ، رغم مطالباتنا المتكررة بها (10) .

أرادت بعض الأحزاب المشاركة في الحكم تعيين منتسبيها في الإدارة الجامعية فأخذت تخاطب رئيس الوزراء، كي يأمر الوزارة بذلك ، لكننا رفضنا ذلك وبقوة ولم نستجب لطلبات مماثلة من احد أعضاء هيئة الرئاسة،الذي تدخل رسميا وشخصيا فرفضنا الاستجابة له ، وعندما ثبت لدينا إن بعض العمداء أو المدراء العامين كانوا يمارسون نشاطهم الحزبي أثناء الدوام الرسمي، ويضغطون على منتسبيهم –طلبةً وأساتذةً- للانتماء إلى أحزابهم لم نتردد عن قرار إعفائهم من مناصبهم، وهذا جرى، في جامعات البلد من شماله حتى جنوبه. وبالقدر نفسه منعنا الدعايات الانتخابية لجميع القوائم المتنافسة في انتخابات الجمعية الوطنية 30 كانون الثاني 2005 ، من دخول

الجامعات ، رغم إنني رشحت فيها مع القائمة العراقية إلا إنني حرصت أن لا اتخذ الحرم الجامعي ميدانا للدعاية الانتخابية ، لكن ما يؤسف له إن ممثلي بعض القوائم الأخرى المشاركة في تلك الانتخابات لم يحترموا الحرم الجامعي ، ولم يتخذوا موقفنا قدوة حسنة لهم ، فدخلوا بعض الجامعات في المحافظات وعقدوا الندوات وبهذا اثبتوا أنهم غير حريصين على مبدأ استقلالية الجامعة و حياديتها .

شُكلت حكومة الجعفري بطريقة تختلف عن سابقتها، إذ غلب عليها المحاصصات الطائفية والحزبية والقومية، وتراجع فيها ما اعتمد في تشكيل حكومة الدكتور أياد علاوي ، وكان من حسن حظ التعليم العالي إن يتولاها احد أبنائها الأستاذ الدكتور سامي المظفر، الذي وانْ شارك في الانتخابات مع الائتلاف العراقي الموحد، إلا انه ظل مستقلا في رؤاه سياسياً وإداريا ، ولهذا السبب جابهته مشاكل جمة أيضا ، واعتمد اسلوبا مختلفا عن الذي سبقه، فأعاد الدور المركزي للوزارة في قضايا التعيينات والسفر، والبعثات وغيرها، مما سلب الجامعات استقلاليتها التي تمتعت بها، قبل استيزاره.

وكانت أحداث مجمع الكليات التابعة لجامعة بغداد في باب المعظم مؤشرا مؤسفا على تدهور الأمور، وتدخل الأحزاب ، إذ أقام طلبة احد الأحزاب احتفالا بمناسبة تسنم الدكتور الجعفري رئاسة الحكومة من دون استحصال موافقة الكلية، فأعترض العميد على ذلك، وأحدث بعض الطلبة فوضى وشغباً لا مسوّغ لهما ، وفي مساء اليوم نفسه قتل رئيس الرابطة الطلابية ، منظم الاحتفال بالقرب من مسكنه ، فاتهم الحزب المذكور عميد كلية الصيدلة بقتله، وجرى هجوم على الأساتذة في تلك الكلية والكليات المجاورة،

وتعرّض بعضهم للضرب، فيما جرى تهديد آخرين بالقتل، وأصدر طلاب ذلك الحزب بيانا حملوا رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي السابقين المسؤولية بذريعة أنهما أعادا البعثين إلى الجامعات، فاضطربت الأمور إلى مستوى مخيف ، غير إن الحكومة لم تحرك ساكناً ولم تُجر التحقيق مع الفاعلين الذين اعتدوا على أساتذتهم بالضرب، وكأن الأحداث تجري في بلد أخر!!.

هذا شرح موجز عن حال التعليم العالي في العراق من نشأته حتى العام الدراسي 2004 ــ2005، ومن أجل أنْ تكون ملامح الصورة أكثر، سنتحدث في الفصل القادم بلغة الأرقام كي يعيننا ما نرويه بصدق وحيادية وإخلاص لجهة العلم لا لغيره، في تقصي الحقائق التي يمكن أنْ تشكل أرضية صالحة في القابل من الأيام، لوضع المعالجات السليمة.

هوامش الفصل الأول

1- على سبيل المثال لا الحصر ، تضمن كتاب تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، الذي كان يدرس في الصفوف الثالثة بأقسم التاريخ في كليات التربية ، وفي باب الحركات الإصلاحية ، بان الحركة الوهابية إحدى تلك الحركات ، لكن الأمر اختلف عندما تقاطع النظام مع النظام السعودي ، اثر غزو الكويت 1990 ، فصدرت التعليمات بحذف الحركة الوهابية من الكتاب ، وتدريسها على إنها حركة هدامة .

2- من النكات التي شاعت في تلك المرحلة ، وهي حقيقة ، صيغت على شكل نكتة ،إن احد الأساتذة ذهب لتصليح سيارته ، وعندما طلب صاحب المحل أجرة التصليح اعترض الأستاذ على ارتفاعها ، فسأله صاحب المحل عن عمله فاخبره به ، فما كان من (الاسطه) إلا الرد وباللهجة العراقية (ليش تضيع مستقبلك وتصير أستاذ جامعة) .

3- أصبح منظر الأساتذة وهم يرتدون تلك البدلات معروفا واخذ الناس يتندرون ، ومن المواقف الطريفة والمعبرة أن احد عمال كراجات النقل كان ينادي على المارة للركوب بسيارته فلاحظ شخصا يرتدي بدلة جديدة فناداه " تفضل أستاذ تفضل دكتور " فسأله الأستاذ كيف عرفتني ؟ فرد عليه من بدلتكم " المكرمة " يا أستاذ .

4- ومن المضحكات المبكيات إن رأس النظام وهو يعلم علم اليقين ما كانت تعانيه الجامعات ومكتباتها من نقص حاد في مصادر المعلومات " كتب ومجلات " قام أثناء قيام جمهورية مصر العربية بإنشاء مكتبة الإسكندرية وتنظيمها لحملة دولية لجمع التبرعات لها بالسؤال عن اكبر الدول العربية تبرعا ، فاخبر بان أكبرها دفعت عشرة ملايين دولار أمريكي ، على ما أتذكر ، فتبرع هو باسم العراق بأحد عشر مليون ؟؟!!!!.

5- انظر نص إعلان أربيل : ملحق رقم (1) .

6- ينظر نص كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، الدكتور طاهر البكاء في ملحق رقم (2) .

7- للتفصيل عن المؤتمر السابع للتعليم العالي والبحث العلمي وتوصياته وباللغتين العربية والإنكليزية ينظر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، توصيات مؤتمر التعليم العالي السبع 22 – 23 أيلول 2004 .

8- انظر : دار السلام " جريدة " العدد الصادر يوم الخميس 7-10-2004 .

9- ينظر كتاب جهاز المخابرات المرقم 1535 /113 / خ المؤرخ في 23 /11 / 2004 .

10- انظر نص رد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور طاهر البكاء على المقال الافتتاحي لجريدة دار السلام ، الناطقة باسم الحزب الإسلامي العراق في : ملحق رقم (3) .

الفصل الثاني

الواقع الجامعي بلغة الأرقام

للعام الدراسي 2004-2005

تعتمد العملية التعليمية على فلسفات المهتمين بهذا الميدان، ونظرياتهم، وآرائهم. و مع الأيام أرسيت مقاييس تكاد تكون عالمية، تهدف إلى تحقيق التوازن الامثل بين أركان العملية التعليمية، اساتذة ، و طلبة ، ومستلزمات ، ولا شك فإن أيّ خلل في إحداها يؤثر في الأخريات حتماً، وبنسب مختلفة، وغالبا ما تعد نسب القبول على أساس الطاقة الاستيعابية ، وحاجة البلد من المخرجات في الاختصاصات المختلفة، إلا إن الأمر يختلف في حالة العراق ، فبتأثير القرارات السياسية المركزية ، جرى تجاوز المقاييس العلمية، وبدا البون شاسعا ، واختل الميزان اختلالا غير طبيعي ، مما يتطلب إعادة التوازن إليه، عبر سياسة علمية رقمية لا تخضع لأمزجة الإداريين أو السياسيين. من هنا كان هذا الفصل الذي يستعرض الواقع على مستويات الجامعات والكليات و الأقسام ، وبعض القطاعات .

الركن الأول : نسبة الأساتذة إلى الطلبة :-

إن أية عملية تقويم لابد أن تعتمد على معايير، وعلى نسب قياسية في تلك المعايير، وإذا ما سلمنا جدلا -وهو واقع الحال- بان المستلزمات المتيسرة في أكثر من 90% من جامعاتنا لا تلبي الحدود الدنيا مما هو متعارف عليه عالميا، أو حتى في العراق بسبب الحروب والحصار ، فإننا نجد نسبة التدريسيين القياسية إلى عدد الطلبة في الدراسات الأولية ، قد اختلت بشكل لا يمكن القبول به أو السكوت عنه. ولهذا جاء قرار حكومة الدكتور أياد علاوي بإطلاق البعثات العلمية، محاولة جادة لإعادة التوازن إلى هذا المعيار، الذي لا يمكن –علمياً- القبول باختلاله على وجه الدوام.

كانت النسبة القياسية المعتمدة ولاتزال في العراق تقسم الاختصاصات إلى خمس مجموعات رئيسة كالتالي :

اسم المجموعة	النسبة القياسية (أستاذ إلى طالب)
1- الطبية(الطب وطب الأسنان)	1- 10
2- كليات الصيدلة	1- 15
3- الهندسية	1- 20
4- العلوم الصرفة	1-25
5- التخصصات الإنسانية والإدارية	1- 30

إن التدريسي المقصود بالنسبة القياسية هو من حملة شهادة الدكتوراه، وليس كما هو الحال لدينا في الوقت الحاضر، إذ إن قانون الخدمة الجامعية يعدُّ حملة الماجستير أعضاء هيئة تدريسية، ففي الوقت الذي لا نرى مانعا في ذلك، نعتقد أن هؤلاء لا يجوز لهم إعطاء دروس نظرية، وكلما زاد عدد أعضاء الهيئة التدريسية من حملة شهادة الدكتوراه والألقاب العلمية المتقدمة في الجامعات، أوحى برصانتها، وأضفى عليها وشاح الجدية في احترام المعايير العلمية الأكاديمية واحترامها.

من المؤسف حقا اضطرار الجامعات لضم حملة الماجستير إلى الهيئة التدريسية، واعتمادها عليهم الآن بشكل واسع في إلقاء الدروس النظرية ، ومما لا يبعث على السرور إن يكون حملة البكالوريوس في هيئة المعاهد التقنية أعضاء هيئة تدريسية، وكانوا في السابق مشمولين بنظام الترقيات العلمية، فيـــما حصل عدد منهم على ألقاب علمية متقدمة (أستاذ وأستاذ مساعد)، غير أن هذا الأمر عولج بإلغاء قرار اعتبارهم أعضاء هيئة تدريس، لتتمكن الهيئة التي تعاني من هذا الخلل من مواكبة الجامعات العراقية في المقاييس الأكاديمية .

زوّدنا جهاز الإشراف والتقويم العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجداول إحصائية، اعتمد في توثيقها على الأرقام التي حصل عليها من الكليات والجامعات. ولابد من الإشارة إلى أن بعض الجامعات لم تزود الوزارة بالإحصاءات المطلوبة مثل جامعات "البصرة، واربيل، ودهوك" أو أن الإحصاءات لم تكن تفصيلية

في بعض الأحيان ، وهذا ما ظهر على الجداول الرقمية لعدد من الكليات في جامعات السليمانية وبابل.

ولأجل تسليط الضوء على الواقع القائم، نستعرض في الجداول القادمة القطاعات المختلفة وأعداد التدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه وأعداد الطلبة في الدراسة الأولية والنسبة بينهما ، مقارنة بالنسبة القياسية لمعرفة مقدار النقص في كل قطاع وكلية.

<u>أولا:</u> المجموعة الطبية :

تعد كلية الطب في جامعة بغداد من اعرق الكليات الطبية في المنطقة، تليها طب الموصل ومن ثم طب البصرة، لكن توسعاً غير منطقي جرى في هذا القطاع وذلك بفتح كليات طبية في سنوات الحصار، واستمرت هذه الحال بعد الاحتلال، من دون توافر المستلزمات المطلوبة، اللهم إلا النسبة العالية من المرضى الذين يشكلون (حالات أو عينات للدراسة وتطوير الخبرة). وقد شجع وجود مستشفيات مركزية كبيرة في جميع المحافظات تقريبا على فتح تلك الكليات، مع الانتباه إلى إن جميع كليات الطب في العراق لا تمتلك مستشفيات تعليمية خاصة بها، وجميعها تعتمد على مستشفيات وزارة الصحة الأمر الذي يولد على الدوام مشاكل ادراية تؤثر سلبا في العملية التعليمية .

فضلا عمّا تقدم فان جميع الكليات الطبية تعاني من نقص في الكفاءات العالية، وإذا توفرت في بعض الفروع الطبية، فإن فروعاً أخرى ، ظلت تفتقر إليها بشكل أحدث خللا في العملية التعليمية. والجدول التالي يوضح لنا الواقع القائم في السنة الدراسية 2004-2005 .

جدول رقم (1) المجموعة الطبية

النسبة القياسية 1 - 10

التسلسل	اسم الكلية	عدد التدريسيين من حملة الدكتوراه	عدد طلبة الدراسة الأولية	النسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين من حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين من حملة الماجستير
1	السليمانية	45	677	1-15	22-	12
2	ذي قار	صفر	31	صفر	فتح جديد	18
3	كربلاء	8	30		فتح جديد	10
4	ديالى	صفر	114		فتح جديد	5
5	القادسية	14	288	1- 20	15 -	14
6	تكريت	39	463	1-12	7-	34

7	**المستنصرية**	124	1331	1-11	-6	53
8	نينوى	4	172	1-34	-13	8
9	الموصل	105	1049	1-10	لا يوجد	77
10	الانبار	41	375	1-9	لا يوجد	25
11	الكوفة	55	488	1-9	لا يوجد	39
12	النهرين	147	301	1-2	وضعها خاص	3
13	الكندي	72	560	1-8	لا يوجد	28
14	بغداد	172	1528	1-9	لا يوجد	49
15	بابل	40	566	1-14	-16	45

إن قراءة للنسب اعلاة تؤشر إلى إن القاطع الطبي في وضع مريح أو شبه ذلك في اغلب الأحيان، وان الخلل الحاد الظاهر في الجدول، هو في كلية طب نينوى التي أنشئت قبل الحرب، وهي كلية تعتمد على شقيقتها طب الموصل، والخلل الآخر هو في طب القادسية إذ تصل النسبة إلى ضعف النسبة القياسية، وكذا الحال في طب السليمانية، بينما ينعدم وجود تدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه في كليتي طب ذي قار وديالى، لانهما حديثتا التأسيس ، وعادة يدرس في السنة الأولى في الكليات الطبية العلوم الأساسية الصرفة (علوم الحياة والكيمياء) دون السريرية ، والكليتان تعتمدان

على التدريسيين في قسمي الكيمياء وعلوم الحياة من أساتذة كليتي التربية والعلوم في الجامعتين .

أما جامعة النهرين فلها وضع خاص في القبول والمخرجات وتعتمد نظام الأرباع وتمنح شهادة الماجستير .

جدول رقم (2)

كليات طب الأسنان

النسبة القياسية 1 – 10

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة	عدد الطلبة في	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين من حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين من حملة الماجستير

		شهادة الدكتوراه	الدراسة الأولية			
1	بغداد	36	1215	34-1	84 -	230
2	السليمانية	صفر	195		9-	4
3	بابل	صفر	307		31-	21
4	الانبار	صفر	210		21-	42
5	تكريت	صفر			فتح جديد	7
6	المستنصرية	6	441	73-1	28-	57
7	نينوى	14	454	32-1	31-	108

وفي الجدول أعلاه يتضح الخلل الكبير في كليات طب الأسنان ، إذ لا توجد كلية في العراق تقترب من النسبة القياسية، وفي أفضل الحالات كما في نينوى وبغداد فان النسبة ثلاثة أضعاف القياسية وفي المستنصرية سبعة أضعاف، أما بقية الكليات في السليمانية وبابل والانبار وتكريت، فلا يوجد فيها اي تدريسي من حملة شهادة الدكتوراه .

الظاهرة البارزة بشكل كبير في كليات طب الأسنان هي وجود أعداد كبيرة من حملة الماجستير، ففي كلية طب الاسنان في بغداد لوحدها هناك (230) منهم ، وبينهم كثيرون ممن هم حاصلون على ألقاب علمية متقدمة (أستاذ وأستاذ مساعد)،

باعتبار إن شهادات طب الأسنان شهادات مهنية في الاختصاص، فيما يتم تحديد الكفاءات بالاعتماد على الخبرة المهنية. وحتى لو سلمنا بهذا الرأي فانه لا يبرر خلو الكليات من حملة شهادة الدكتوراه، لان في ذلك ضمانا لسيادة التقاليد والمعايير الأكاديمية ، ولا نجد مبررا لاستحداث كليات من دون توفر المستلزمات العلمية بمواصفاتها الصحيحة، كما هي الحالة في طب أسنان الانبار، التي اشرنا إلى ظروف تأسيسها في الفصل الأول من هذه الدراسة .

جدول رقم (3)

كليات الصيدلة

النسبة القياسية 1 – 15

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه	أعداد الطلبة في الدراسة الأولية	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين من حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين من حملة الماجستير
1	بغداد	34	1442	1-34	62-	58
2	الكوفة	صفر	475		31-	24

3	تكريت	5	183	36-1	7-	11
4	المستنصرية	12	477	40 -1	19-	19
5	الموصل	22	459	21-1	8-	39

يصور لنا الجدول أعلاه ، إن كليات الصيدلة في العراق على محدوديتها، شانها شان كليات طب الأسنان في مسألة قلة حملة شهادات الدكتوراه، واعتمادها على حملة الماجستير، غير إن الأمر الذي لا نجد له مبررا علميا، هو تأسيس كليتي الصيدلة في تكريت والكوفة اللتين تفتقران الى الكفاءات، فكيف تقاد هاتان الكليتان؟ كيف توفران لنفسهما عمداء وروساء أقسام ، ولجاناً علمية ، وكلها مواقع أكاديمية، تتطلب في من يتولاها – قانونا- أن يتمتع بألقاب علمية متقدمة، ولكنْ، كما أسلفنا ؛ فان تأسيس الكليات كان ولما يزل لا يخضع لقاعدة توفر أركان العملية التعليمية ، بقدر خضوعه إلى أهداف سياسية أو جهوية أو مزاجية آنية ، هي برمتها، عشوائية، اعتباطية، تضر كثيراً، في مجمل الوضع العلمي في البلد، وتفقده رصانته، التي كانت دائماً، مطمح المخلصين من قادة حقل التعليم العالي في حقبة تاريخ العراق الحديث.

ثانيا **: المجموعة الهندسية**

جدول رقم (4)

المجموعة الهندسية

النسبة القياسية 1 – 20

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة شهادة الدكتوراه	أعداد الطلبة في الدراسات الأولية	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين من حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين من حملة الماجستير
1	الخوارزمي	13	242	1 -12	لا يوجد	40
2	بغداد	109	3276	1-30	54-	199
3	السيطرة والنظم الجامعة التكنلوجية	9	471	1-24	15-	37
4	ذي قار	صفر	128		12-	23
5	السليمانية	صفر	688		34-	؟
6	ديالى	صفر	987		49-	34
7	بابل	25	1469	1-59	48-	96

8	الكوفة	8	871	-1 109	-35	53
9	تكريت	32	825	1-26	-9	52
10	المستنصرية	54	1837	1-34	-37	168
11	الموصل	77	1998	1-26	-22	185
12	الالكترونية/مو صل	صفر	471		-23	16
13	النهرين	56	545	1-8	لها وضع خاص	1
14	الانبار	6	870			46

يبيّن لنا الجدول أعلاه ، إن النقص في كلية الهندسة بجامعة الكوفة كبير جدا، إذ بلغت النسبة 1 – 109 إي أكثر من خمسة أضعاف ، وفي بابل ثلاثة أضعاف، ومثل هذه النتيجة تهون وتتضاءل خطورتها، أمام حالة انعدام التدريسيين من حملة الدكتوراه في خمس كليات هي السليمانية وديالى وذي قار والهندسة الالكترونية في الموصل، وهذا غير مقبول خاصة في التخصصات العلمية التي لها تأثير مباشر في حياة الناس مثل الطبية والصيدلة وطب الأسنان والهندسة وغيرها .

وإذا سلمنا بان النقص في كليات الهندسة ببغداد يمكن أن تعالجه هي نفسها، بالتعاون فيما بينها أو بالاستعانة بالكفاءات المتوفرة في مؤسسات الدولة الأخرى ، فان السؤال الكبير: كيف يتسنى للكليات في المحافظات معالجة ذلك؟، وهي تفتقر للعمق الذي تتمتع به بغداد، وإذا سلمنا أيضا بأنها تتعاون فيما بينها أو تستعين بمحاضرين من بغداد، فالسؤال الأخر: ما هي مبررات هذا التوسع في ظل غياب الامكانات البشرية والمادية والفنية؟! وهو أمر مخالف للمعايير الأكاديمية، التي تشترط أن تكتفي الكليات بذاتها ، ولو بالحدود الدنيا لتلك الاشتراطات.

ثالثا : **مجموعة العلوم الصرفة**

جدول رقم (5)

مجموعة كليات العلوم الصرفة

النسبة القياسية 1 – 25

التسلسل	اسم الكلية	عدد الأساتذة حملة الدكتوراة	عدد الطلبة	النسبة	النقص	عدد التدريسيين من حملة الماجستير
1	علوم الحاسبات في الجامعة التكنلوجية	15	417	1-28	1-	16
2	تكنلوجيا المعلومات	11	310	1-28	5-	29
3	السليمانية	17	1236	1-73	32-	88
4	واسط	9	273	1-30	2-	17
5	ذي قار	صفر	909		36-	46
6	كربلاء	6	912	1 -152	30-	45
7	علوم ديالى	4	973	1-243	35-	33
8	بابل	29	1438	1-50	28-	68

9	الكوفه	4	756	189-1	26-	53
10	القادسية	6	864	144-1	28-	26
11	المثنى	صفر	375	صفر	15-	38
12	تكريت	21	799	30-1	10-	33
13	البنات/بغداد	49	997	20-1	لا يوجد	90
14	بغداد	164	2507	15-1	لا يوجد	234
15	التربية/ابن الهيثم	138	3058	22-1	لا يوجد	221
16	الموصل	144	1385	7-1	لا يوجد	204
17	الحاسبات و الرياضيات الموصل	33	1624	50-1	32-	111
18	النهرين	48	124			1
19	كركوك	16	322	20-1	لا يوجد	21
20	الانبار	23	710	30-1	5-	32
21	المستنصرية	114	1996	17-1	لا يوجد	206

يستمر الخلل في النسب القياسية بين أعداد التدريسين إلى أعداد الطلبة، ويمتد إلى كليات العلوم الصرفة، ويظهر مؤسفا في كليات العلوم في المثنى وذي قار، وتكون النسبة بأبشع صورة لها في ديالى، إذ تسجل تدريسياً واحداً إلى 243، تليها الكوفة

1 - 189، ثم كربلاء 1 - 152 ، فالقادسية 1- 144. وسنجد إن النسب تختل اختلالا غير طبيعي في بعض أقسام تلك الكليات، ولدرجة مؤسفة أيضا وتشكل ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها ، كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

رابعا : **مجموعة العلوم الإنسانية**

جدول رقم (6)

مجموعة الكليات الإنسانية والإدارية

النسبة القياسية 1 – 30

6- ا – **كليات القانون**

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة شهادة الدكتوراه	أعداد الطلبة في الدراسة الأولية	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين من حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين من حملة الماجستير
1	بغداد	22	1297	1 -60	30-	1
2	كركوك	8	622	1- 78	12 -	19
3	السليمانية	4	372	1 – 93	8 -	12
4	كربلاء	4	339	1- 85	7 -	16
5	بابل	13	977	1 – 75	19 -	31
6	ديالى	11	534	1 – 49	6 -	8
7	الانبار	13	810	1 – 62	4 -	13
8	الكوفة	4	369	1 – 92	8 -	13

10	القادسية	4	410	1 – 103	9 -	11
11	المستنصرية	15	671	1 – 45	7 -	19
12	الموصل	31	1428	1 – 46	3 -	26
13	النهرين	19	216			1
14	تكريت	12	255	1 -21	لا يوجد	13

لم تكن كليات القانون بمنأىً عن النقص في أعداد الأساتذة من حملة شهادة الدكتوراه ، ويبين لنا الجدول أعلاه إن الكليات في السليمانية وكربلاء والكوفة والقادسية ، تعيش وضعاً غير طبيعي ، إذ ضمت كل واحدة منها أربعة من حملة شهادة الدكتوراه ، وهؤلاء بطبيعة الحال يشغلون المواقع الإدارية لـ(العميد ومعاونيه ورؤساء الأقسام) وهي مواقع تستنفد جل أوقاتهم ، فإذا ما شاركوا بالتدريس، فإنهم لا يستطيعون تغطية كل التخصصات المقررة ، ولهذا فإن اعتمادها على حملة الماجستير يظهر واضحا فيها.

6 ب : **كليات الإدارة والاقتصاد**

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة	أعداد الطلبة في	نسبة تدريسي	النقص في التدريسيين	عدد التدريسيين من حملة

		شهادة الدكتوراه	الدراسة الأولية	إلى طالب	من حملة الدكتوراه	شهادة الماجستير
1	واسط	6	936	1 – 156	25 -	17
2	كربلاء	15	1041	1 – 69	19 -	20
3	الانبار	4	401	1 – 100	9 -	1
4	الكوفة	15	1401	1 - 93	31 -	14
5	القادسية	5	1982	1 – 396	61 -	35
6	تكريت	13	749	1 - 58	11 -	20
7	المستنصرية	62	3841	1-62	66-	78
8	الموصل	40	3894	97-	89-	73
9	بغداد	87	3407	1-39	27-	64

لا تختلف كليات الإدارة والاقتصاد، ذوات النسبة العالية في استيعاب الطلبة، عن غيرها من الكليات الإنسانية والعلمية، في حجم النقص الحاصل في عدد التدريسيين من حملة الدكتوراه، لكن ما يلفت النظر، تلك النسبة الهائلة في القادسية التي بلغت تدريسياً واحداً إلى 396 إي أكثر من ثلاث عشرة مرة أضعاف النسبة القياسية، تليها واسط بأكثر من خمس مرات، ومن بعدهما الانبار بأكثر من ثلاثة أضعاف،

وتظهر النسبة أكثر وضوحا على مستوى الأقسام ، إذ نشاهد تخمة في أقسام ، وفقراً كبيراً في أقسام المحاسبة الإحصاء ، كما سيتبين لاحقا .

6ج : **كليات الزراعة**

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة شهادة الدكتوراه	أعداد الطلبة بالدراسة الأولية	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين حملة الماجستير
1	بغداد	229	4083	1 – 18	لا يوجد	146
2	الموصل	130	1300	1 – 10	لا يوجد	82
3	ديالى	8	79	1 – 10	فتح جديد	5
4	السليمانية	13	682	1 – 52	9 -	57
5	بابل	8	69	1 – 7	فتح جديد	16
6	الكوفة	21	417	1 – 20	لا يوجد	24
7	الانبار	24	810	1 – 34	3 -	41
8	تكريت	32	508	1 – 10	لا يوجد	41

اختلفت الصورة في كليات الزراعة عن غيرها في الاختصاصات العلمية والإنسانية ، إذ إن النسب اقل بكثير عن النسب القياسية ، باستثناء السليمانية والانبار، ففي الأولى تضاعفت النسبة بأقل من مرة واحدة، وفي الثانية، يكاد النقص لا يذكر، على الرغم من وجود أعداد كبيرة من حملة الماجستير الذين - بوجود هذه الإعداد الكبيرة من الأساتذة حملة الدكتوراه- تنحصر واجباتهم بالإعمال المساعدة في المختبرات والحقول، الأمر الذي لابد أن يؤدي إلى تقدم نوعي في مستوى الأداء ، لكن مرد ذلك ليس إلى تخطيط سليم متبع بعملية القبول في تلك الكليات ، وإنما هو العزوف الواضح من قبل الطلبة عن اختيار كليات الزراعة عند التقديم للجامعات مركزياً. وكان من المفروض إتباع سياسة تشجع الطلبة نحو هذا القطاع المهم للنهوض بمستوى الزراعة في البلاد ، غير إن الإسقاطات الاجتماعية ، وتخلف وسائل الإنتاج الزراعي ، وانعدام فرص العمل لخريجي هذه الكليات كانت من أسباب هذا العزوف ، وبالتالي قلة الطلبة في هذا القطاع المهم .

7 ج : **كليات الآداب**

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة شهادة الدكتور	أعداد الطلبة في الدراسة الأولية	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص في التدريسيين حملة الدكتوراه	عدد التدريسيين حملة الماجستير
1	بغداد	174	3005	1 – 17	لا يوجد	36
2	الموصل	88	2142	1 – 24	لا يوجد	114
3	ذي قار	5	1165	1 – 233	33 -	48
4	بابل	9	89	1 – 10	فتح جديد	
5	الكوفة	40	1292	1 – 23	لا يوجد	46
6	الانبار	22	766	1 – 34	3 -	31
7	القادسية	14	1440	1 – 103	34	56
8	المستنصرية	65	3463	1 – 20	لا يوجد	113

إن المؤشر العام لنسبة الأساتذة إلى الطلبة في اغلب كليات الآداب يميل بشكل كبير

لصالح العملية التربوية ، فأعداد الأساتذة إلى الطلبة في بغداد والموصل والكوفة والمستنصرية أكثر من مريحة ، ولم تتجاوز النسبة القياسية ، وهي في الانبار مريحة

أيضا ، لأنها تجاوزتها بقليل جدا ، لكن الخلل كبير، وكبير جدا في القادسية وذي قار، الأمر الذي يتطلب الإسراع بمعالجته ، غير إن هذا الوضع المريح لا يعني عدم وجود نواقص حادة في بعض الأقسام ، وبشكل خاص في اللغة الإنكليزية وغيرها ، وهو أمر سيظهر جلياً في هذه الدراسة لاحقا .

8د : **كليات التربية**

التسلسل	الكلية	عدد التدريسيين حملة شهادة الدكتوراه	أعداد الطلبة في الدراسة الأولية	نسبة تدريسي إلى طالب	النقص	عدد التدريسيين من حملة الماجستير

1	التربية الرياضية بغداد	87	1337	1 – 15	لا يوجد	39
2	التربية بنات – بغداد	103	2364	1 – 23	لا يوجد	105
3	التربية ابن رشد بغداد	157	4016	1 – 25	لا يوجد	64
4	اللغات بغداد	38	1958	1 – 52	27 -	93
5	التربية الموصل	190	2736	1 – 14	لا يوجد	154
6	التربية الرياضية موصل	48	450	1 – 9	لا يوجد	18
7	التربية الأساسية موصل	42	1239	1 – 30	لا يوجد	56
8	التربية كركوك	16	1022	1 – 64	18 -	42
9	التربية واسط	31	1414	1 – 46	16 -	37

10	التربية ذي قار	14	2032	1 – 145	53 -	74
11	التربية كربلاء	30	1297	1 – 43	13 -	69
12	التربية ديالى	46	3262	1 – 71	62 -	49
13	التربية الأساسية ديالى	21	2190	1 – 104	52 -	33
14	التربية الرياضية ديالى	17	1362	1 – 80	28 -	45
15	التربية كلار سليمانية	صفر	274		9 -	17
16	المعلمين السليمانية	صفر	427		14 -	11
17	التربية الرياضية السليمانية	صفر	287		10 -	16
18	التربية بابل	52	2896	1 – 56	40 -	37

19	التربية الأساسية بابل	23	969	1 – 42	9 -	37
20	التربية الرياضية بابل	9	484	1 – 54	7 -	23
21	التربية بنات الكوفة	37	2078	1 – 56	32-	83
22	التربية الانبار	63	2340	1 – 37	15	72
23	التربية بنات الانبار	35	813	1 – 23	لا يوجد	22
24	التربية القادسية	27	3164	1 – 117	78	99
25	التربية الرياضية القادسية	10	440	1 – 44	4 -	26
26	التربية المثنى	صفر	632		21 -	38

27	التربية بنات تكريت	30	743	1 – 25	لا يوجد	45
28	التربية تكريت	73	1579	1 – 22	لا يوجد	67
29	التربية سامراء	21	710	1 – 34	2 -	26
30	التربية المستنصرية	114	2991	1 – 26	لا يوجد	128

يظهر لنا الجدول أعلاه إن اغلب الكليات التربويـــــــــة بشكل عام (التربية، التربية الرياضية، التربية الأساسية) فيها فائض غير قليل ، بينما توجد نواقص في البعض الأخر وبشكل خاص في التربية الرياضية في السليمانية ، وتخلو كليات المعلمين في السليمانية وتربية كلار وكذا التربية في المثنى من أي تدريسي يحمل شهادة الدكتوراه ، كما يلاحظ نقص حاد في تربية ذي قار، وكليتي التربية الأساسية في ديالى والقادسية ، إذ بلغت أربعة أضعاف النسبة القياسية في الأولى ، وثلاثة أضعافها في الأخريين ، وتضاعفت النسبة في كليات اللغات ببغداد وكليات التربية في كركوك ، ديالى، بابل، والتربية الرياضية في ديالى وبابل، وغيرها ، وكما موضح في الجدول أعلاه .

خامسا : **<u>الأقسام التي فيها نواقص كبيرة</u>**

إن الأقسام العلمية هي المسؤولة عن العملية العلمية بشكل مباشر ، وليس الكليات والجامعات ، وعند تدقيق الأرقام على مستوى الأقسام يظهر النقص واضحا بل ومرعبا في حالات غير قليلة ، وبغية التركيز في هذه الدراسة نستعرض الأقسام التي فيها نواقص وحسب المجاميع التخصصية وكما يلي :-

خامسا أ : المجموعة الطبية

الجامعة	الكلية	القسم	عدد التدريسيين حملة الدكتوراه	أعداد الطلبة
بغداد	طب الكندي	أحياء مجهرية الطفيليات	3 3	741
الموصل	طب الموصل	الأشعة طب المجتمع علم الأدوية	صفر 3 3 2	1049

		الكيمياء الحياتية طب عدلي	صفر	
الموصل	طب نينوى	الأدوية الإمراض أحياء مجهرية	1 1 1	172
المستنصرية	طب المستنصرية	طب عدلي فارمولوجي تشريح وأجنة	3 3 3	1331
تكريت	طب تكريت	طب عدلي كيمياء حياتية فسلجة أدوية طب المجتمع	2 2 3 1 2	463
ذي قار	طب ذي قار	كيمياء فسلجة باطنية أطفال	1 2 1 3	31

		طب مجتمع	صفر	
القادسية	طب القادسية	الجراحة الباطنية أحياء مجهرية تشريح	4 4 1 1	286
الكوفة	طب الكوفة	أدوية أمراض كيمياء حياتية تشريح طب مجتمع نسائية	2 3 3 2 2 4	488
ديالى	طب ديالى	كيمياء فسلجة باطنية أطفال طب مجتمع	1 2 1 3 صفر	31

إن إعداد الطلبة في الجدول أعلاه هو مجموع طلبة الكلية في كل المراحل والفروع العلمية في كليات الطب، تخدم الطلبة بشكل عام، وليس هناك تخصص .

في كليات الطب في مرحلة البكالوريوس، إذ إن التخصص يبدأ بعدها، غير إن أعداد الأساتذة في الفروع أعلاه لا تغطي الحاجة ، فضلا عن ذلك فان النقص بدأ يزداد بوتيرة عالية وفي مختلف الاختصاصات اثر عمليات استهداف الأساتذة الأطباء ، بعلميات الاغتيال والتهديد ، فهاجر عدد غير قليل من أساتذة كليات الطب ، وخاصة ممن هم ذوو اختصاصات نادرة ، الأمر الذي اثر في برنامج البورد العراقي والبورد العربي .

خامسا ب: **الأقسام الهندسية**

الجامعة	الكلية	القسم	عدد التدريسيين حملة الدكتوراه	أعداد الطلبة
بغداد	الهندسة	المساحة	2	176
		النووية	3	66
		الالكترونية	3	215
		الحاسبات	1	214
الموصل	الهندسة	الحاسبات	5	275
		المعماري	5	170

الموصل	الهندسة الالكترونية	الاتصالات الحاسبات الالكترونية	3 3 2	154 170 147
المستنصرية	الهندسة	الحاسبات الكهرباء	7 1	225 369
تكريت	الهندسة	الكهرباء	2	194
الانبار	الهندسة	المدنية الميكانيك السدود الكهرباء	6 2 صفر 2	584 148 85 53
الكوفة	الهندسة	مدني ميكانيك كهرباء	8 2 1	298 229 75
بابل	الهندسة	الكهرباء الميكانيك المواد	صفر 6 7	لم ترسل الكلية الأعداد حسب الأقسام
ديالى	الهندسة	البيئة الاتصالات المكائن الالكترونية	1 1 1 1	59 178 307 254

		الحاسبات	1	189
ذي قار	الهندسة	المدنية	صفر	53
		الميكانيكة	1	75

إذا علمنا إن النسبة القياسية بين أستاذ إلى طالب في المجموعة الهندسية هي واحد إلى عشرين، فان نظرة سريعة إلى واقع الأقسام الهندسية في الجدول أعلاه تبين لنا حجم النقص في الكفاءات العلمية في الجامعات العراقية ، فعلى سبيل المثال، إن قسم الكهرباء في هندسة بابل ليس فيه اي تدريسي يحمل شهادة الدكتوراه. ترى من يترأس القسم وهيئته العلمية؟. أما قسما الكهرباء في المستنصرية والكوفة ، فكل منهما يعمل بتدريسي واحد، وثمة تدريسيان فقط في كل من قسمي الكهرباء في الانبار و تكريت، وبحسبة بسيطة فان مجموع ما لدى أقسام الكهرباء أعلاه من التدريسيين ستة فقط، ومجموع الطلبة في أربعة منها (فبابل لم تزودنا بإحصائية عن عدد طلبتها) هو 693 ,هذا يعني إن النسبة هي تدريسي إلى 115 طالباً. هنا نتلمس الخلل الكبير في هذه الأقسام ، والضغط الواقع على أولئك الأساتذة ، وهم يديرون الأقسام ويتولون التدريس ، وهنا أيضاً يبرز سؤال مهم: هل يقوم ألتدريسي بتدريس المواد الدراسية التي تقع خارج اختصاصه الدقيق؟!. من هذا النموذج نستطيع القول إن جميع الأقسام أعلاه تقع على حافة الخطر، ولا ندري على إي فلسفة تقوم عملية التوسع بفتح الجامعات والكليات والأقسام ، مع غياب الامكانات و المستلزمات بأبسط صورها. إنّ الأرقام والنسب أعلاه تتحدث عن نفسها، وان التعليق عليها لغو، لا نحب أن نخوض فيه، والله نهى عن ذلك .

خامسا ج : **أقسام علوم الحاسبات**

الجامعة	الكلية	عدد التدريسيين من حملة الدكتوراه	أعداد الطلبة
بغداد	التربية ابن الهيثم علوم البنات العلوم	4 1 9	484 187 481
الموصل	التربية علوم الحاسبات والرياضيات	5 5	305 815
المستنصرية	التربية العلوم	1 4	718 480
تكريت	العلوم	صفر	168
القادسية	العلوم	صفر	362

السليمانية	العلوم	صفر	123
	المعلمين	1	109
الكوفة	تربية البنات	صفر	296
بابل	العلوم	3	
ديالى	التربية الأساسية	1	305
	العلوم	2	227
	التربية	3	254
كربلاء	العلوم	2	209
ذي قار	التربية	1	216
	العلوم	1	265
كركوك	العلوم	1	217

تسارع تأسيس أقسام علوم الحاسبات في كليات العلوم، التربية، التربية الأساسية، وذلك بحكم الحاجة الماسة لهذا التخصص الحديث والمطرد في تطوره، وأيضا بسبب الإقبال الكبير عليه، وحاجة سوق العمل العراقية للمتخصصين فيه. ولكل هذا احتلت أقسام الحاسبات المرتبة الأولى من حيث الطلب عليها، قياسا للأقسام الأخرى ، علوم الحياة، الرياضيات، الكيمياء، والفيزياء، غير إن امكانات أقسام علوم الحاسبات محدودة جدا، وان الغالبية العظمى من التدريسين حملة الدكتوراة الذين يقودون تلك الأقسام هم من اختصاصات أخرى ، ونادرا ما نجد بينهم متخصصاً بعلم الحاسبات.

ولان فتح الجامعات والكليات و الأقسام في العراق، في الأغلب، لا يستند إلى أسس علمية رصينة، كما أسلفنا، وتتحكم فيه التأثيرات السياسية ، الامزجه ، الجهوية ، الانانية ، فقد أسست معظم أقسام الحاسبات على تلك القاعدة، و إلا كيف يفسر تأسيس أقسام وليس فيها شخص واحد يحمل درجة الدكتوراة ، كما هو الحال في علوم السليمانية، تربية البنات في الكوفة، علوم القادسية، وكذا تكريت. او هي تكتفي بتدريسي واحد، ربما لم يكن اختصاصه الدقيق في العلم ذاته، كما هو الحال في علوم البنات بغداد، تربية المستنصرية، التربية الاساسية في ديالى، والتربية والعلوم في ذي قار.

ان النسب اعلاه تؤشر إن الضغط الحاصل على أساتذة الحاسبات شديد جدا، وإذا علمنا إن علم الحاسبات هو درس مقرر في كل الأقسام والفروع الأخرى ، أدركنا حجم النقص في هذا التخصص.

خامسا د : **أقسام الرياضيات**

الجامعة	الكلية	عدد التدريسيين حملة الدكتوراه	أعداد الطلبة
بغداد	ابن الهيثم	10	533
	علوم البنات	3	150
	العلوم	صفر	244
الموصل	التربية	7	365

	التربية الأساسية	2	160
المستنصرية	التربية	6	382
	التربية الأساسية	4	390
تكريت	تربة البنات	1	56
	العلوم	2	58
السليمانية	العلوم	صفر	245
	المعلمين	1	109
القادسية	التربية	صفر	253
	العلوم	2	183
الانبار	التربية	صفر	243
الكوفة	التربية	1	176
	العلوم	1	75
ديالى	التربية الأساسية	1	98
	العلوم	صفر	159
ذي قار	التربية	1	283

يعد علم الرياضيات من التخصصات العلمية النادرة عالميا، وهناك طلب عالمي عال جدا للمتخصصين في هذا العلم، والدول وجامعاتها تهتم به ، وتشجع الطلبة على دراسته، وليس مستغربا إن تفتقر الجامعات العراقية إلى الكفاءات في هذا الميدان،

خاصة مع هجرة الكثيرين منهم في ظروف الحروب والحصار التي مر بها العراق، أو في ظل التهديدات والاغتيالات التي شاعت جرائمها بعد الاحتلال.

مع ما تقدم ، فان أقسام الرياضيات في الجامعات العراقية كلها، تعاني من نقص حاد جدا، ولذا يكون أمراً مستغرباً ذلك الإصرار على التوسع في فتح الأقسام مع وجود نقص كهذا، فخمسة أقسام لا يوجد فيها تدريسي واحد، لديه شهادة دكتوراه ، وهي أقسام الرياضيات في كليات علوم بغداد، ديالى، السليمانية، التربية في القادسية، والانبار. وثمة ستة أقسام أخرى فيها تدريسي واحد وهي في كليات التربية بنات تكريت، التربية في الكوفة و ذي قار، التربية الأساسية في ديالى ، المعلمين في السليمانية ، والعلوم في الكوفة.

إن الاهتمام بهذا العلم يجب أن يبدأ بشكل مبكر، بتشخيص الموهوبين فيه ورعايتهم ، ومنحهم الحوافز الخاصة لتشجيعهم، وتطوير ملكاتهم ، والاحتفاظ بهم. إن الدول الأخرى تستقطبهم، والمتقدمة منها، تقدم لهم تسهيلات " بل إغراءات" لسحبهم من مختلف بلدان العالم .

خامساً هـ:- **<u>أقسام كليات العلوم الأخرى</u>**

الجامعة	الكلية	القسم	عدد الأساتذة حملة الدكتوراة	أعداد الطلبة في القسم

السليمانية	العلوم	علوم الحياة	3	225
		الفيزياء	3	191
		الكيمياء	9	200
		علوم الأرض	8	252
واسط	العلوم	علوم الحياة	4	145
		الفيزياء	5	128
تكريت	العلوم	الكيمياء	7	227
القادسية	العلوم	علوم الحياة	6	319
	علوم المثنى	علوم الحياة	2	135
		الكيمياء	2	113
الانبار	العلوم	الفيزياء	5	180
الكوفة	تربية البنات	كيمياء حياتية	5	156
		علوم الحياة	7	258
		الفيزياء	3	112
	العلوم	علوم الحياة	3	321
		الكيمياء	4	229
		الفيزياء	2	131
ديالى	العلوم	الكيمياء	2	187
		الفيزياء	3	133

		علوم الحياة	4	267
كربلاء	العلوم	علوم الحياة	6	278
		الكيمياء	3	267
		الفيزياء	4	158
ذي قار	العلوم	الكيمياء	1	237
		علوم الحياة	3	219
		الفيزياء	1	188

تعاني أقسام علوم الحياة والكيمياء والفيزياء من نقص في الكفاءات هي الأخرى ، فبالإضافة ما يوضحه الجدول أعلاه من خلل واضح وكبير في النسبة بين تدريسي وطالب، إلا إن الهوة تبدو اكبر عندما نمعن النظر في التخصصات الدقيقة المتشعبة أساساً لتدريسييها. ومن معايشتنا الميدانية، لمسنا نقصاً حاداً في تخصصات بعينها، وتخمة في أخرى ، والمتخصصون في النادر منها غادروا الوطن، تحت ضغط الظروف الاستثنائية المستمرة منذ ثلاثة عقود .

خامسا و:- **أقسام اللغات**

الجامعة	الكلية	القسم	عدد الأساتذة حملة الدكتوراه	أعداد الطلبة بالقسم
بغداد	اللغات	الانكليزية	4	487
		الفرنسية	2	319
		الاسبانية	2	179
		الفارسية	4	143
	التربية للبنات	الانكليزية	3	375
	الآداب	الانكليزية	8	481
الموصل	الآداب	الانكليزية	8	430
		الفرنسية	6	180
		الترجمة	9	474
	التربية	الانكليزية	3	332
المستنصرية	الآداب	الانكليزية	6	536
		الترجمة	4	510

		الفرنسية	3	342
	التربية الأساسية	الانكليزية	4	433
تكريت	التربية للبنات	الانكليزية	5	169
السليمانية	التربية	الإنكليزية	صفر	51
		العربية	2	34
		الكردية	صفر	55
	المعلمين	الإنكليزية	1	92
	اللغات	الإنكليزية	صفر	345
		الكردية	صفر	394
		العربية	صفر	273
القادسية	التربية	الإنكليزية	3	453
	تربية المثنى	اللغة العربية	2	202
الانبار	التربية بنات	الإنكليزية	3	125
	التربية	الإنكليزية	3	230
	الآداب	الإنكليزية	صفر	112
الكوفة	الآداب	الإنكليزية	3	307

	التربية	الإنكليزية	5	
ديالى	التربية الأساسية التربية	الإنكليزية الإنكليزية	1 3	325 604
ذي قار	التربية الآداب	اللغة العربية الإنكليزية اللغة العربية	6 4 4	494 317 512
كركوك	التربية	اللغة العربية الانكليزية	9 1	322 334

إن واحدة من اكبر المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي في العراق هي مشكلة تعليم اللغات الأجنبية، و إذا تابعنا على سبيل المثال، تعليم اللغة الإنكليزية، فعلى الرغم من إنها تبدأ مبكرة في الدراسة الابتدائية وتلازم الطلبة إلى نهاية الدراسة الثانوية (ولسنا هنا في معرض مناقشة الخطأ في طريقة تعليم تلك اللغة وسوء المناهج المتبعة في مدارسنا) فإن النتائج تكاد تكون مجرد مضيعة للوقت والجهود. و ما يهمنا بهذا الصدد هو ذلك الانقطاع أو الطلاق الذي يحدث فجأة بين تلك اللغة والطلبة في اغلب الكليات في الجامعات العراقية، فإذا استثنينا اختصاصات الطب والهندسة وعدد من الاختصاصات العلمية الأخرى بدرجات متفاوتة، فان طلاقا نهائيا أو مؤقتا يحدث معها في الاختصاصات الأخرى ، مما ولد جهلا بها، وحال ذلك الجهل دون التواصل مع تسارع تطور العلوم في البلدان والجامعات المتقدمة، ومن المفارقات المضحكة

ارتفاع دعوات في سبعينات القرن الماضي، طالبت بتعريب التعليم، وفي كل الاختصاصات. ولعل هذه الدعوات نفسها، ليست إلا انعكاساً لحالة الفشل في تدريس مادة اللغة الإنكليزية، ومن ثم الوقوع في حالة الإحباط التي أريد معالجتها بالفرار من الأزمة، لا بمواجهتها. بيد أنْ تلك الدعوات لم تجد من يصغي إليها.

وكجزء من المعالجة، وضع شرط اجتياز امتحان الكفاءة بإحدى اللغات الأجنبية للقبول بدراسة الماجستير داخل القطر، غير إن هذا الشرط على أهميته، تعامل مع النتيجة ولم يعالج السبب، وجرى الالتفاف عليه بطريقة وأخرى ، إلى أن الغتة الوزارة سنة 2006 ، واستبدلته بتدريس مواد في الدراسات العليا باللغة الإنكليزية، وهذا جزء من المعالجة غير الموضوعية أيضا ، إذ إن المطلوب التمكن من اللغة الأجنبية. ولعل المعالجة الأصح تبدأ من إعادة النظر بالطرق المتبعة بتدريس اللغات الأجنبية في مدارسنا، والتواصل وعدم الانقطاع على المستوى الجامعي، الأمر الذي يتطلب تسخير امكانات هائلة، ووضع الخطط والبرامج العلمية لذلك الهدف، الذي لا يمكن تحقيقه في ظل الامكانات المتواضعة المتاحة في أقسام اللغات الحالية .

وعودة إلى أقسام اللغات في الجامعات، ينبغي القول: إنها وكما يؤشر الجدول أعلاه تعاني من فقر كبير وعلى كل المستويات، و إلا كيف يقبل ان تخلو بعض الأقسام من تدريسي واحد من حملة الدكتوراه، كما هو الحال في أقسام اللغة الإنكليزية في كليات التربية واللغات في السليمانية، وآداب الانبار. وتعتمد أخرى على تدريسي واحد مثلما هو الحال في كليات المعلمين في السليمانية، وتربية كركوك، والتربية الأساسية في ديالى ، فضلا عن هذا فان الحروب والحصار والاحتلال وما رافقه ونتج

عنه من نهب وسرقات واغتيالات، أفقدت الأقسام الكثير من مقوماتها الفنية، وهي الركن الثاني في العملية التعليمية .

خامسا ز:- **أقسام كليات الإدارة والاقتصاد**

1- الإحصاء

الجامعة	عدد التدرسين حملة الدكتوراة	أعداد الطلبة في القسم
المستنصرية	15	537
القادسية	صفر	193
واسط	1	39

تهتم الدول الكبرى المتقدمة، وحتى الدول الأخرى الأقل تقدماً بالتخطيط العلمي، وبعلم الإحصاء ، إذ توضع الخطط في ضوء نتائج الدراسات المعتمدة على الإحصاءات، وتقوم المشاريع على وفق دراسات الجدوى التي لا سبيل لها إلا بالاعتماد على هذا العلم، المهم والخطير، لكن شرقنا العربي بشكل عام، والعراق بشكل خاص، لم يتعامل معه بجدية، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وغالبا ما تقوم المشاريع لدينا على " البركة " ؟! . وخير دليل على ذلك الأرقام في هذه الدراسة التي أشرت " اللاتخطيط " في سـياسة التعليم العالي - توسعا وتقليصا،

قبولا أم مخرجات- فكيف هو الحال في المجالات الأخرى ؟! إن واقع الحال في الجدول أعلاه ينبئكم بحجم المأساة التي تحيط بالتخطيط.

2-المحاسبة

الجامعة	عدد التدرسين حملة الدكتوراة	أعداد الطلبة في القسم
بغداد	16	763
الموصل	2	7
المستنصرية	7	845
تكريت	4	154
القادسية	1	755
الكوفة	1	574
واسط	1	99

المحاسبة من التخصصات النادرة وعليها طلب كبير، وتدخل في كل الميادين، ويتنافس عليها الطلبة المقبولون، في كلية الإدارة والاقتصاد، وتحتل المرتبة الأولى في تلك الكليات، والجدول أعلاه يبين حجم النقص في جميع الجامعات العراقية لدرجة كارثية في واسط والكوفة والقادسية والموصل، ثم تكريت وبعدها المستنصرية.

2- الإدارة

الجامعة	القسم	عدد التدرسين حملة الدكتوراة	اعدد الطلبة في القسم
بغداد	الإدارة الصناعية	1	263
	إدارة الأعمال	14	808
	إدارة عامة	5	514
الموصل	إدارة الأعمال	12	932
	نظم المعلومات الإدارية	2	431
المستنصرية	إدارة الأعمال	10	938
تكريت	إدارة الأعمال	5	368
القادسية	إدارة الأعمال	3	616
الانبار	إدارة عامة	4	215
الكوفة	إدارة الأعمال	5	483

كربلاء	إدارة الأعمال	7	422

علم يحتاجه الجميع، وفي كل الميادين، ويخدم كل التخصصات، إلا انه لم ينل الاهتمام المطلوب، ومن المؤسف إن الوعي به في بلدنا محدود جدا، والسبب في ذلك إن الإدارة في وطننا عموديا وأفقيا لا تعتمد على وضع الكفاءات في مكانها الملائم، فالرجل المناسب في المكان غير المناسب، وهذه ليست تهمة موجهه إلى النظام السابق كما جرت العادة، بل هي ظاهرة شرقية بكل جدارة، تمارسها الدولة، والأحزاب، والمنظمات، ولا استثني من هذا التشكيلات الوزارية، قبل وبعد الاحتلال.

من المؤلم إن علماً يحتاجه الجميع ويخدمهم، يعزف عنه الطلبة، واغلب المقبولين فيه تسوقهم درجاتهم في الامتحانات الوزارية له، مكرهين، إلا ما ندر، ومرد ذلك هو ما أسلفناه أنفا.

النسب أعلاه توضح لنا حجم الخلل، الذي يؤثر حتما وبشكل سلبي في المستوى العلمي لخريجي تلك الأقسام .

خامسا ح:- **أقسام إنسانية أخرى**

الجامعة	الكلية	القسم	عدد التدريسن	أعداد الطلبة في القسم

			حملة الدكتوراة	
بغداد	التربية للبنات	الاقتصاد المنزلي	2	183
الموصل	الآداب	المسمارية	1 1	65 46
السليمانية	التربية كلار	جغرافية علوم تربوية	صفر صفر	36 29
كركوك	التربية	التاريخ	7	366
واسط	التربية	اللغة الإنكليزية جغرافية	2 4	227 348
المستنصرية	التربية الأساسية	التربية الفنية	3	311
تكريت	التربية للبنات التربية	علوم القران التربية الرياضية	1 3	51 220
القادسية	الآداب	الجغرافية علم الاجتماع علم النفس	4 2 1	425 223 258

		الآثار	2	135
	التربية		10	440
	الرياضية	اللغة العربية	2	202
	تربية المثنى	التاريخ	صفر	277
		الجغرافية	1	153
الانبار	التربية	الجغرافية	5	320
الكوفة	التربية للبنات	التاريخ	3	278
ديالى	التربية	اجتماعيات	5	220
	الأساسية	التاريخ	11	551
	التربية	الجغرافية	8	443
كربلاء	التربية	اللغة العربية	5	429
ذي قار	التربية	اللغة العربية	6	494
		اللغة	4	317
		الإنكليزية	صفر	465
		التاريخ		
	الاداب		4	512
		اللغة العربية	صفر	451
		التاريخ		

من المعلوم إن الأقسام الإنسانية فيها وفرة من حملة الشهادات العليا وخاصة الدكتوراه، وفيها ألقاب علمية متقدمه، وهذا واضح وملموس في الأقسام والكليات العريقة، غير إن الوضع مختل بنسب مختلفة في جامعات المحافظات، يصل إلى حد عدم وجود تدريسي واحد يحمل شهادة الدكتوراه في أقسام إنسانية، فهذا ما لا يمكن قبوله، كما يصعب تصديقه، لكن هذا هو واقع الحال في أقسام التاريخ في تربية ذي قار وآدابها، وتربية المثنى، وقسمي الجغرافية وعلم النفس التربوي في كلية التربية كلار، وهناك أقسام أخرى لا يوجد فيها سوى تدريسي واحد أو اثنين من حملة الدكتوراة ، والجدول أعلاه يبين الأقسام التي فيها نقص حاد في الكفاءات الأكاديمية.

هذا هو حال الجامعات في احد أركان العملية التعليمية ومع إن الركنيين الأخريين لا يحتاجان إلى إسهاب في الحديث عنهما إلا إننا سنستعرضهما بشكل مركز

الركن الثاني المستلزمات :-

تعد المستلزمات بكل إشكالها أبنية ، أجهزة مختبرية ، كتب ، وسائل إيضاح ، حاسبات ، مواد ومستلزمات مختبرية ، وغيرها من الأهمية بمكان إذ إن توفرها مع الركن الأول الأساتذة تهيئان أجواء لاستقبال الركن الثالث (الطلبة) ، والتعليم الحديث اغلبه تعليم تطبيقي يعتمد على الوسائل العلمية الحديثة والمتسارعة في تطورها .

أوضحنا في الفصل الأول إن سبعينات القرن الماضي شهدت توسعا كميا ونوعيا في الأبنية الجامعية ، لكن ذلك توقف مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية

1980 ، واعتمد في التوسع اللاحق في فتح الجامعات والكليات على ما هو قائم من أبنية ، واستحدثت جامعات على حساب أخرى مثل جامعة صدام النهرين حاليا ، التي احتلت عددا مهما أبنية جامعة بغداد . أما في المحافظات فقد استحدثت كليات وجامعات على حساب دوائر حكومية أو مدارس ، جرى تحويرها لتكون كليات أو جامعات واغلبها غير صالح ، ولا تتوافر فيها وسائل الراحة للطلبة والأساتذة.

أما على مستوى الكتب (المصادر والمراجع) فقد سبق أن ذكرنا إن استيرادها قد توقف عام 1983 ، وما طبع منها في العراق فهو محدود جدا ، ولا يتعدى الكتب المنهجية ، وهي الأخرى توقف طبعها في فترة الحصار ، وقد تميزت جامعة الموصل عن قريناتها بطبع الكتب المنهجية التي مزق ما متوفر منها نتيجة الاستخدام لسنوات طوال ، وحل محلها المحاضرات المستنسخة ، أو التلقين إثناء المحاضرات .

شهدت سنوات ما بعد تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) نشاطا كبيرا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في استيراد الكتب العلمية وإقامة معارضها ، لكنها بقيت اقل بكثير عن حاجة المكتبات الجامعية ، وما جرى توفيره من عناوين بإعداد محدودة لا تتعدى النسخة أو النسختين للعنوان الواحد لكل جامعة . فوق كل هذا فان اغلب مكتبات الكليات سرقة أثناء وبعد الاحتلال ، والخسارة الكبرى تكمن بسرقة الوثائق والمخطوطات التي لا يمكن تعويضها ولا تقدر بثمن .

وإذا تحدثنا عن الأجهزة المختبرية فإننا سنجد إن المختبرات كانت بالأساس قليلة قياسا بالتوسع الكبير في القبول ، فضلا عن صغر حجم ما متيسر منها ، فلا

يستطيع كل طالب تطبيق تجربة بمفرده ، وإنما مجاميع صغيرة أو كبيرة يشتركون بتجربة ، مما جعل الفائدة محدودة ، ولا يتمتع الطلبة بالحرية في دخول المختبرات لتكرار عمل التجربة ، وبهذا طغت الدراسة النظرية على التطبيقية ، وفي ظل الحروب والحصار بدا النقص يظهر واضحا وجليلا بالمواد أولا ، وتعطل ما متوفر من أجهزة ، فأصبحت الغالبية العظمى من المختبرات في عوز شديد للمواد والأجهزة ، وما تم استيراده منها في ظل مذكرة التفاهم ، لم يصل لحد تغطية النقص الحاد منها ، وذلك بسبب القيود التي فرضتها الأمم المتحدة على اغلبها بحجة (الاستخدام المزدوج) ، ويالها من حجة حرمت العراق من التواصل مع التقدم الهائل الذي شهده العالم المتقدم ، وهنا من حق أي عراقي أو عاقل أن يتساءل أليس اغلب الأشياء ذات استخدام مزدوج ؟ حتى الماء والهواء لهما استخدامات متعددة ، فهل يعقل أن تحرم الجامعات العراقية من الأجهزة والمواد بتلك الذريعة التي تم وضعها لأسباب سياسية وليس علمية ، وهنا يوجه الاتهام إلى الجميع بإفقار الجامعات العراقية من وسائل التقدم والنهوض ، واعني بالجميع الدول الكبرى التي تبنت القرار والدول العربية والإسلامية المجاورة التي نفذته ، وقبل الجميع النظام العراقي الذي جلب الويلات للوطن وأبناءه .

وإذا أخذنا الحاسبات الالكترونية مثالا أخر للنقص في الأجهزة والمعدات فإننا نستطيع القول إن ما جرى توفيره منها في ظل مذكرة التفاهم لا يسد 1% من حاجة الجامعات والكليات ، واقتصر استخدامها لأغراض محدودة جدا ، من قبيل تدريب طلبة أقسام الحاسبات عمليا ، وطلبة الأقسام الأخرى نظريا ، إضافة إلى استخدامات إدارية وفي نطاق ضيق أيضا ،كطبع الكتب الرسمية ، والورقيات الأخرى ، وبقي الغالبية العظمى من الأساتذة والطلبة أميون في مضمار الحاسبات ،وأما

البرمجيات فلم تألفها الجامعات والكليات أو الوزارة إلا في نطاق محدود جدا ، ولم تعرف الجامعات شبكات للانترنيت لأنها محرمة مركزيا على كل أبناء العراق.ومن توفرت لهم فإنهم أصحاب حظ عظيم ، ومع هذا فان الدخول لها والتصفح فيها خضع لرقابة صارمة ، وقد وقع بعض أولئك التي توفرت لهم الخدمة تحت المسائلة الأمنية لأنه لم يخبروا أو تأخروا في الأخبار عن رسائل وصلتهم تندد بالنظام .

يظهر لنا الجدول الأتي الفقر في أعداد الحاسبات في عدد من الجامعات التي زودتنا بالإحصاءات المطلوبة ، وهي نموذج ليس إلا ، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار إن الجامعات والوزارة حرصت بعد الاحتلال بكل الجهود على تلبية أقصى ما تستطيع تلبيتة بالامكانات المحدودة جدا أو المتوافرة .

جدول يظهر ما توفر من حاسبات ومراكز انترنيت وأجهزة

الاستنساخ والداتاشو ولاوفرهيد والاسكنر

في عدد من الجامعات بعد الاحتلال ولغاية 2003-2004

التسلسل	الجامعة	عدد الحاسبات	عدد مراكز الانترنيت	عدد أجهزة الاستنساخ	عدد أجهزة الدتاشو والافرهيد والاسكنر	الملاحظات
1	ذي قار	224	2	21	4	
2	القادسية	513	7	58	4	
3	كربلاء	280		58	75	
4	كركوك	580		24	33	
5	الإسلامية	7	1	13	15	
6	النهرين	378	1	78	108	لم تتعرض للنهب والسرقة
7	بغداد	3760	24	122	300	
8	واسط	508	1	13	47	
9	ديالى	394		44	27	

اظهر لنا الجدول أعلاه أيضا الفقر الكبير في أجهزة الاستنساخ والأجهزة المساعدة الأخرى ، التي تسهل على المحاضر إلقاء محاضرته وعلى الطلاب سرعة الفهم ، وتختزل الكثير من الوقت والجهد . مع ملاحظة إن مراكز الانترنيت أعلاه هي محدودة وان أفضلها لديه 20 حاسبة طرفية فقط .

الركن الثالث : الطلبة :-

الركن الثالث في العملية التعليمية الطلبة ، وهم هدفها أيضا ، إذ يسعى طرفا العملية الآخران للارتقاء بهم وبمعارفهم وتفجير طاقاتهم وتوسيعها وتنويعها ، تلبية لحاجات المجتمع " سوق العمل" والتواصل مع عالم المعرفة والتقدم العلمي .

أوضحنا إن التعليم العالي أصبح متاحا ومتيسرا لأبناء الشعب العراقي عموما كالماء والهواء ، وفي مختلف مستوياته في سبعينات القرن الماضي .وان مجانية التعليم بالصيغة التي عليها العراق ،غير متوفرة في أكثر بلدان العالم رقيا وتقدما ، وإنها أسهمت وتسهم في توفير فرصة التعليم لكل من يسعى إليها من أبناء الشعب العراقي ، لدرجة إن الطلبة وذويهم أصبحوا ينظرون إلى التعليم ((حق مكتسب))،على الدولة

مسؤولية توفيره للجميع ، ولم يكن الطلبة وذرووهم شاكرين للمجتمع الذي وفر لهم هذه الفرصة ، بل تعامل عدد غير قليل منهم بجحود أو نكران للجميل ، وهذا ليس ذنبهم ، فللقضية خلفيات ثقافية ونفسية انعكست سلوكيا ، تطلب الأمر الإشارة إليه .

المشكلة لدينا في المجتمع العراقي هي إن نظرة المواطن للملكية العامة نظرة سلبية ، يرى إنها ليست له ، ولا في خدمته ، بل يقف منها موقف المعادي ، ولا يألوا جهدا في تدميرها ،إذا سنحت له الفرصة ، الأمر الذي يتطلب دراسات معمقة من علماء الاجتماع وعلم النفس .يتجسد هذا السلوك حتى لدى الأطفال ، شاهدناهم وهم يكسرون مصابيح الإنارة في الشوارع العامة ، مع إنها وجدت لخدمتهم ؟ ولغيرهم . أو يمزقون مقاعد سيارات النقل العام ، ولا يتوانون في تحطيم مقاعد الدراسة ، أو في الأقل لا يحرصون عليها .

إن ما دفعني لذكر هذا هو ذلك الهدر الكبير في الأموال العامة التي تنفق على التعليم دون حسابات استثمارية صحيحة ، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال إنني أقف ضد مجانية التعليم ، بل على العكس تماما ، لكن يجب أن تخضع العملية التربوية برمتها إلى إعادة نظر ، وتقوم على أسس التخطيط العلمي السليم ، وهذا لا يتم في ظل فوضوية في فتح الجامعات والكليات وفي القبول أيضا الذي لا يتم على أسس محددة تهدف إلى تحقيق أهداف بعينها ، كتغطية حاجات البلاد من التخصصات العلمية والتقنية ، أو رغبات الطلبة الحقيقية ، أو تنمية مهاراتهم . بل استندت بالأساس إلى قرارات سياسية ، قبل الاحتلال وبعده ، هدفت إلى استيعاب جميع

الناجحين في الثانوية العامة ، لتحقيق مكاسب سياسية ، دون مراعات للطاقة الاستيعابية للأقسام العلمية ، والامكانات المتوفرة .

إن نظام القبول المركزي المعمول به منذ أربعة عقود لا يستجيب لرغبات الطلبة الحقيقية ، لان الطلبة غالبا يكونون مرتبكين في ملئ الخيارات المتاحة في استمارات التقديم ، لذا فان اعتماد طريقة التقديم المباشر للجامعات والكليات هي الأكثر دقة في الاستجابة إلى تحقيق رغبات الطلبة وتنمية مواهبهم .

والحقيقة التي يجب الإشارة إليها هي انه رغم سياسة القبول الشاملة لكل خريجي الثانوية العامة في الجامعات العراقية، فان نسبة التسرب ما قبل الدراسة الجامعية عالية جدا ، لذا لا يشكل طلبة الجامعات سوى 1,4% من النسبة العامة للسكان ، و 11% من الفئة العمرية مابين 18 – 23 سنة ، هذه الفئة التي تشكل 14% من سكان العراق " 1"

.

يعزى سبب تدني نسبة الطلبة في الدراسة الجامعية إلى عوامل عدة أبرزها ، تدني المستوى ألمعاشي العام للسكان ، ووصول نسبة عالية منهم إلى خط الفقر أو تحته ، نتيجة الحروب والحصار ، الأمر الذي اجبر الشباب إلى التوجه إلى سوق العمل ، في مرحلة مبكرة من حياتهم ، ربما بعد المرحلة الابتدائية ،أو قبلها في أيامنا هذه ، بعد أن ضعفت أو انعدمت متابعة الدولة لقرار إلزامية التعليم على مستوى الدراسة الابتدائية ، والعامل الثاني هو تدني دخل خريج الدراسة الجامعية ، الأمر الذي لا يشجع الشباب ليكونوا حريصين على مواصلة الدراسة الجامعية .

فضلا عن هذا فان صعوبات كبيرة يعاني منها الطلبة ، فالأقسام الداخلية رديئة جدا ، ومحدود في طاقتها الاستيعابية ، والنقل هو الأخر محدود ومكلف ، والفقراء من الطلبة يجمعون مابين العمل والدراسة ، وقد اختفى صندوق تسليف الطلبة منذ أكثر من عقدين .

أما النشاطات اللاصفية ، وهي جزء أساسي في الحياة الجامعية فقد تراجعت كثيرا ، وأصبحت تقتصر على الفرق الرياضية للجامعات والكليات ، وحتى الطلبة في مناسباتهم العامة يستأجرون فرق فنية محترفة ، وغابت الإبداعات الفنية الطلابية ، ومن الأمور الخطيرة إن المساحات التي تشغلها الجامعات ضيقة ، وأمام الحاجة إلى الأبنية زحفت الجامعات على المساحات الخضراء المخصصة كساحات رياضية أو حدائق التي تعد رئة الموقع الجامعي لتشيد عليها كتل خرسانية .

التعليم التقني

يعد التعليم التقني رافدا رئيسا لخلق الكفاءات الوسطية من الأطر التقنية بمستوى الدبلوم التي تشكل حلقة الوصل بين الاختصاصات العليا والعمال الماهرين ، فضلا عن ملاكان تقنية متقدمة على مستوى البكالوريوس مؤهلة للتعامل مع التقنيات الحديثة ، والتي تعد الركيزة التي لا غنى عنها في عملية النهوض والتقدم ، توسع هذا القطاع توسعا كبيرا كما ونوعا في سبعينات القرن الماضي ، وأصابه ما أصاب الجامعات العراقية من تدهور وتراجع في ظروف الحروب والحصار ، وتحمل الوزر الأكبر في سياسة القبول المركزية التي سعت قبل الاحتلال وبعده لاستيعاب خريجي

الثانوية العراقية جميعا في الدراسة ما بعدها . وصلت نسب الزيادات في القبول بالمعاهد إلى 100% من الطاقة الاستيعابية أو المخطط لها في بعض السنوات ، وهذا جيد من حيث توفير الكوادر الوسطية ، الا انه ليس كذلك من حيث قدرة أطراف العملية التعليمية على استيعاب هكذا أعداد ، ولان التعليم التقني تطبيقي فان التضخم في أعداد الطلبة يؤثر سلبا على فرص التدريب المتاحة للطلبة ، خاصة في ظل توقف استيراد الأجهزة والمعدات التدريبية في ظل الحروب والحصار ، الأمر الذي أثر سلبا على مستوى الخريجين من تلك المعاهد .

هذا هو واقع التعليم العالي في العراق قبل الاحتلال وبعده ، كما عايشته في أحلى أيامه في سبعينات القرن الماضي و احلكها في ظل الحروب المدمرة والحصار الجائر ، والاحتلال ، فما هي سبل المعالجة ؟ هذا ما سنحاول عرضه في الفصل الثالث و الأخير من هذه الدراسة .

هوامش الفصل الثاني

- انظر استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بلا ، بلا ، ص ص 15 ، 17 .

التعليم الفصل الثالث

سبل النهوض والارتقاء بالتعليم العالي

ليس صعبا على المختصين في حقل التربية والتعليم وضع التصورات والمقترحات لمعالجة أوضاع التعليم العالي والارتقاء به ، لكن من الصعب إن تجد أفكارهم وأراؤهم طريقها للتنفيذ ، وذلك يعود إلى أسباب متعددة ، سياسية ، ثقافية ، مالية ، وإدارية ، وإذا توفرت الإرادة لدى القيادات الجامعية فان تجاوز تلك الأسباب يحتاج إلى جهود جبارة ووقتا ليس بالقصير .

والحقيقة التي يجب إن لا نغفلها ، وهي ترقى إلى المأساة ، إن التنظيرات والمقررات والتوصيات والاقتراحات التي تخرج بها المؤتمرات لا تتجاوز فترة الإعداد للمؤتمر وانعقاده ، وتبقى نتائجه حبيسة دفتي ملفه .لأننا في الشرق عموما ، والعراق بشكل خاص ، **" نشخصن "** الإدارة ، وندور حول أفكار ورغبات الشخص الأول ، وعلى مختلف المستويات السياسية والإدارية ، وتنفذ قراراته حتى إذا كانت مخالفة للقوانين والأنظمة ، وربما الدستور أيضا ، لذا فإننا نفتقر إلى العمل المؤسسي ، فطغت سياسة المسؤول الأول ، ويمكن القول إن هذه ليست وليدة نظام بعينه ، بل هي صفة مشتركة وبدرجات متفاوتة لكل الأنظمة المتعاقبة في عرافنا المعاصر ، ولهذا لا يصح أن نقول سياسة الوزارة ، و إنما سياسة الوزير " س " أو الوزير " ص" ، وهكذا الحال في الجامعات والكليات فتطغى فيها سياسة رئيس الجامعة أو العميد ، وكذا هي على مستويات عليا في الدولة والأحزاب ، بل والمعارضة ، كلها تتمحور حول أشخاص ، ينسب إليهم النجاح والفشل .

أسوق هذه الحقيقة المرة كي أقول إن المفتاح الأول للنجاح هو التخلص من سياسة الفرد المسؤول واعتماد سياسة المؤسسة ، تلك السياسة التي لا تتبدل أو تتغير بتغير المسؤول الأول ، ويكون دوره فيها المساهمة الايجابية برسم سياسة المؤسسة وعبرها ، لا بتجاوز هيئاتها القيادية ، وهنا يحصل الثبات والاستقرار النسبي ، وتكون المؤسسة من حصة الجميع ، لا من حصة الوزير وحزبه أو طائفته أو مزاجه .

إن هذا المفتاح يجب أن لا يكون على مستوى الوزارة فحسب ، بل يجب أن يشمل المستويات الجامعية كافة ، ويبدأ دور الوزارة بالتقلص تدريجيا ، باعتماد مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ كمرحلة أولى وصولا إلى استقلالية الجامعات بشكل كامل أو شبهه ، ويجب أيضا نقل كثير من الصلاحيات الإدارية والعلمية والمالية للأقسام العلمية ، التي تكون أكثر معرفة ودقة بشؤونها في اختيار الأساتذة عند التعيين ، أو رسم السياسة العلمية للقسم ، وتقرير الطاقة الاستيعابية له ، وإطلاق ايدي الأقسام العلمية بإقامة العلاقات مع الأقسام المناظرة في جامعات العالم .

عندها يمكن الانطلاق في وضع الخطط الآنية والمستقبلية للنهوض باركان العملية التعليمية الثلاث ، والسير بها بخطوط متوازية ، ولأجل الوضوح والدقة نتناولها بالتناوب .

أولا : **الأساتذة**

سبق أن اشرنا إلى إن اغلب أساتذة الجامعات في العراق من خريجي الجامعات العراقية ، وان الجامعات بحكم الحاجة ، سمحت لحملة الماجستير تدريس الدروس النظرية ، وان النقص بأعداد حملة الدكتوراه كبير ، والنسبة بينهم تجاوزت النسبة القياسية ، لذا لابد من اتباع خطوات متوازنة للنهوض بمستوى الأساتذة وعلى مختلف الصعد . وباعتقادي إن ذلك يبدأ بإعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي ماديا ومعنويا وعلميا وجعله **"قيمة عليا في المجتمع "** فعلا لا قولا وادعاءا وذلك بإتباع الخطوات التالية :-

1- استكمال التعديلات المطلوبة على قانون الخدمة الجامعية ، وعدم التوقف عند التعديل الذي صدر في زمن حكومة الدكتور إياد علاوي في شباط 2005 ، وصرف مخصصات التفرغ الجامعي والسكن والنقل ، وإجراء الزيادات على رواتب موظفي الخدمة الجامعية بما يفوق رواتب أقرانهم في دول المنطقة أو يساويها في اقل الأحوال .
2- حصر التدريس النظري بحملة شهادة الدكتوراه ، وعدم السماح بأي حال لحملة الماجستير بذلك .
3- توفير مكاتب مناسبة للأساتذة مع وسائل البحث والاتصال الحديثة "حاسوب وطابعة وخط انترنيت وغيرها " وموظف سكرتارية

4- إرسال الأساتذة من حملة الدكتوراه في دورات بحثية أو تدريبية تطبيقية في الجامعات المتقدمة ، لردم الهوة الكبيرة التي تولدت في زمني الحروب والحصار ، ودورات لتعلم أحدى اللغات الحية ، بالنسبة لخريجي الجامعات

العراقية منهم . وتشجيع وتسهيل مشاركتهم في المؤتمرات العلمية خارج الوطن ودعمهم ماديا في هكذا مشاركات .

5- وضع خطة زمنية ، وتوفير الامكانات المادية لإرسال حملة الماجستير لإكمال دراساتهم للحصول على شهادة الدكتوراه من جامعات مرموقة في دول متقدمة ، وعدم التوقف عند حدود ما أقرته الحكومة العراقية المؤقتة ، على ضخامته ، بتخصيص مئة مليون دولار سنويا لهذا الغرض ، بل التوسع في هذا الميدان وصولا إلى شمولهم جميعا بالبعثات او الدورات التدريبية .

6- لأجل استقطاب المتميزين من الطلبة في الجامعات وإعدادهم ليكونوا أساتذة المستقبل يجب العودة إلى نظام تعيين المعيدين في أقسامهم العلمية ، وذلك بتعيين المتخرج الأول والثاني والثالث على دفعتهم في كل قسم ، ويمكن التوسع به ليشمل الخمسة أو العشرة الأوائل في الأقسام التي تعاني من نقص حاد في الكفاءات ، وإعطائهم الأولوية والأفضلية في الحصول على البعثات آو القبول في الدراسات العليا في الجامعات العراقية .

7- توفير وسائل البحث العلمي للأساتذة ، وضمان حرية السفر للمشاركة في المؤتمرات العلمية في الجامعات العالمية ، و **"محو ألامية التكنولوجية "**التي يعاني منها اغلبهم ، بالإضافة إلى ضمان حرية التعبير والنشر والنقد .

8- إعادة النظر بتعليمات الترقيات العلمية ، بما يضمن الرصانة ، واشتراط النشر في مجلات علمية عالمية محكمة ، واعتماد الخبراء الخارجيين في الترقية للمراتب المتقدمة .

9- توفير السكن الجامعي اللائق للأساتذة الذين لا يملكونه ، ومنح الأساتذة مخصصات سفرة سنوية يقضيها خارج الوطن .

10- الاهتمام بمراكز البحوث الجامعية ، وتشجيع البحث العلمي ورعايته ، وتوفير مستلزماته للأساتذة ، وتوجيهه بما يخدم التنمية وحاجات المجتمع ،وتحقيق ترابط مابين الجامعات ومراكز البحوث والقطاعات الأخرى الصناعية والزراعية والطبية وغيرها بما يضمن تطويرها من خلال البحوث والدراسات والتجارب العلمية الجامعية ، و يحقق الفائدة لكل الإطراف ومن بعدها المجتمع ، وبهذا نربط الجامعات بحركة المجتمع ، ونجعلها بخدمته ، لتحقق هي الأخرى تقدما وفوائد جمة في حركة الإبداع والاختراع .

ثانيا : المستلزمات :-

إن الحديث عن البنى التحتية في التعليم العالي في العراق يبعث على الأسى ، وذلك لان اغلب المباني ، باستثناء ماانجز وفق مواصفات هندسية قياسية ،لم تعد ملائمة وذلك لقدمها وافتقارها بالأساس إلى الوسائل الحديثة ، من تبريد وتدفئة وغيرهما ، وبغية عدم التكرار ، نطرح تصوراتنا للحلول على المستويات الآنية

والمتوسطة والبعيدة ، وهي متداخلة ، ويجب إن تتكامل مع بعضها ، فيكون الآني منها نقطة انطلاق إلى المتوسط والبعيد ، الأمر الذي يتطلب وجود إدارة مشاريع هندسية متخصصة وكفء في الوزارة وكذا في الجامعات .

من المؤسف إن يرى بعض المسؤولين في وزارة التعليم العالي إن

" الكليات والمعاهد تتمتع ببنية تحتية جيدة، من حيث توفر الأراضي والأبنية وقاعات المختبرات والفضاءات الأزمة فيها ، عدا عدد قليل من الجامعات الحديثة ، لاسيما في المحافظات الشمالية وبعض المحافظات الجنوبية "”1“

إن هذا القول اقل ما يمكن وصفه بأنه مجافٍ للحقيقة ، أو أن القائلين به محدودو الطموح ، أو لم يطلعوا على سعة الحال في جامعات دول الجوار ، ولم يتسنّ لهم زيارة جامعات في دول أخرى اقل امكانات مادية من العراق . إذ أن الجامعة لم تعد قاعات للمحاضرات والمختبرات فحسب ، بل هي فضاءات رحبة ، تتعدد وتتسع فيها الأنشطة اللاصفية فضلا عن الصفية ، يعيش فيها أعضاء المجتمع الجامعي أجواء مختلفة عن أجوائهم الأخرى .

وإنني اسأل القائلين بذلك: إلم يلاحظوا التوسع في جامعات بغداد والمستنصرية والتكنلوجية وهي الجامعات التي لا تبعد عن الوزارة كثيرا. على حساب من يجري هذا التوسع ؟ أليس على حساب المناطق الخضراء والملاعب الرياضية ؟

هل سأل القائلون بذلك أنفسهم عن الضيق في عدد القاعات ومكاتب الأساتذة ، إذ يحشر كل عشرة منهم في غرفة واحدة ، لا تحميهم من حر أو برد ، هل اطلعوا على حال المختبرات ؟ وفي مختلف الاختصاصات و على قدمها وقدم أجهزتها ، والنقص الكبير فيها وأجهزتها إضافة إلى المواد ، وهل زاروا أفضل بنايات الأقسام الداخلية لديهم ليجدوا إن اغلبها لا تصلح للسكن مطلقا .

إننا نحتاج إلى مسؤولين يقولون الحقيقة ، ولا يتصورون إن المنشآت الجامعية هي مجرد **"مدارس كبيرة "** ليس إلا ، نحتاج إلى متخصصين واسعي الأفق ، يمتلكون تصورات إستراتيجية ، مطلعين على التقدم في الجامعات في الدول الأخرى ومستفيدين من تجاربها.

يجب أنْ نمتلك شجاعة الاعتراف بان اغلب ما هو قائم من بنى تحتية تجاوزته المرحلة ،وهذا ما عرضناه على الحكومة العراقية المؤقتة ، التي فتحت الباب واسعا لاستكمال ما هو قائم من مشاريع ، والمباشرة بمشاريع أخرى ، ضمن خطة طموح ، ذات رؤية مستقبلية استحدثت في ضوئها المديرية العامة للأعمار والمشاريع .

إن ما يجب عمله يتلخص بما يلي :-

1- على صعيد الأبنية ، يجب الاستمرار بتخصيص المبالغ اللازمة لإنجاز المشاريع التي تمت المباشرة بها ، والتي هي بحدود 400 مشروع جديد

أو قديم ، وان يستمر هذا التخصيص لسنوات طوال إلى إن تظهر أبنية جامعية حديثة ، تحتوي وسائل التدفئة والتبريد ، والعزل الصوتي والحراري ، وقبلها السعة والكفاية ، وان لا يخضع هذا المشروع الطموح إلى أمزجة السياسيين مثلما عطل وعرقل أيام حكومة الدكتور الجعفري .

2- الإقرار بان الأجهزة المختبرية بشكل عام بحاجة إلى تجديد ، والحاجة اكبر إلى استيراد مختبرات متكاملة حديثة وفي مختلف التخصصات ، والإقرار بان بعض الكليات خرجت طلبة في اختصاصات علمية من غير أن يدخلوا مختبرات ، وكانت كل دراستهم نظرية .

3- وضع برنامج لتعميم نظام الكتروني لإدارة الجامعات والكليات والأقسام ، ويشتمل ذلك على شبكة انترانيت لربط الجامعات العراقية مع بعضها، والتوسع في استخدام الانترنت وإيصاله إلى كل حاسبة، التي يجب أن تكون لدى كل أستاذ وموظف، وفي متناول الطلبة كلهم.

4- تجهيز القاعات الدراسية بالوسائل الحديثة التي تساعد في تقديم محاضرات مدعومة بالجداول والصور التوضيحية والخرائط، مثل شاشات العرض، والاوفرهيد بروجكتر، الداتشو، الاسكنر، إضافة إلى لوحات الكتابة الحديثة.

5- الاهتمام بمرافق النشاطات اللاصفية ، الساحات والقاعات الرياضية بكل أنواعها ، والمسرح، والفنون الأخرى ، والمسابح ومختبراتها.

6- بناء أقسام داخلية حديثة تستوعب الطلبة المحتاجين لها، وتجهيزها بكل وسائل الراحة والاهتمام بالنوادي الطلابية وتوفير أوسع الخدمات للطلبة، حتى يستطيع الطالب قضاء أطول ساعات اليوم في الجامعة.

7- السعي لامتلاك كل كلية طب إلى مستشفى تعليمي خاص بها والتخلص من الاعتماد على مسشتفيات وزارة الصحة ، وفق برنامج استثماري، وتعليمي، بحيث تقدم هذه المستشفيات خدمات علاجيه وغيرها، تدر أرباحا على الكلية ذاتها.

8- معالجة الفقر الكبير في المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات من حيث الأبنية، والمراجع والمصادر والأجهزة الحديثة، ناهيك عن افتقار العراق لمكتبه الكترونية، وردم الهوة الحالية وذلك بربط مكتبات الجامعات العراقية مع المكتبات الالكترونية للجامعات المتقدمة في مختلف بقاع العالم، والاهتمام بنشر مؤلفات أساتذة الجامعات والاطاريح الجامعية ، والاهتمام بالمجلات الجامعية المحكمة ، ووضع ضوابط صارمة للنشر فيها ، والارتقاء بها نوعا وكما .

ثالثا - الطلبة :-

ذكرنا إن الطلبة ركن في العملية التعليمية وأحد أهدافها ، لذا فان الارتقاء بمستوى الطلبة علميا وتربويا وسلوكيا تعد أهدافا سامية ، لان مستقبل البلاد وتقدمها يعتمد عليهم فهم قادة المستقبل ، ولابد من إتباع عدة خطوات لتحقيق ذلك، أبرزها :-

1- الابتعاد كليا عن التلقين ، والانتقال إلى اسلوب تعليمي يهدف إلى" تنمية المواهب الشخصية " لدى الطلبة وتفجيرها ، وهذا لا يتحقق إلا بتغيير نظام القبول المركزي ، واعتماد اسلوب التقديم المباشر للكليات أو الجامعات ، لان ذلك من شانه إن يجعل الطالب يذهب مباشرة إلى اختيار التخصص الذي يهواه ويميل إليه ، والى المهارة التي يحسنها ، تحقيقا للقول المأثور **" قيمة كل امرى ما يحسنه "** لا ما يلقن به ، ومن المؤسف له ان وزارة التعليم العالي ألغت 2005 -2006 اسلوب التقديم المباشر المعتمد في جامعة النهرين ، وشملتها بالتقديم المركزي ، ولعمري إن هذا من الأخطاء الكبيرة ، التي قامت بها الوزارة بحصر المسؤوليات بها ، وإلغاء ما تمتعت به الجامعات من استقلالية بعد الاحتلال .

2- توفير وسائل الراحة للطلبة من قبيل ، أقسام داخلية حديثة وجيدة ، ساحات رياضية ، قاعات للنشاطات المختلفة ، مسابح ، مكتبات جامعية تعمل

لساعات طوال ،والتوسع في استخدام الحاسبات والانترنيت وجعله بمتناول جميع الطلبة ، وذلك لإطلاق المواهب الطلابية وتنميتها .

3- الارتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة خلال يومهم الجامعي وخاصة النوادي والمطاعم .

4- دعم الطلبة ماديا عبر إعادة العمل بصندوق تسليف الطلبة ، أو السلف المصرفية التي تسدد بعد التخرج والتعيين .

5- تامين الرعاية الصحية ، والتربية البدنية .

6- إشاعة أجواء الحوار العلمي ، بعيدا عن التعصب والتمذهب ، وتحريم النشاطات السياسية والدينية داخل الحرم الجامعي وتحت أي مبرر أو عنوان ، وإخضاع غير الملتزمين بهذا التوجه إلى المساءلة القانونية والإدارية .

7- وضع الحوافز المشجعة للمتفوقين والمبدعين والمثابرين ، ووضع ضوابط حازمة، تحاسب المتسيبين غير المبالين.

8- الاهتمام بالنشاطات اللاصفية واقامة المواسم الثقافية والفنية والرياضية والسفرات الداخلية والخارجية .

الإجراءات المطلوبة لإنجاح ما تقدم :

إن تحقيق التقدم بما جاء أعلاه يتطلب سلسلة إجراءات بعضها يقع على الدولة والأحزاب ، وبعضها تقع مسؤوليته على عاتق وزارة التعليم العالي ومن أبرزها :-

1- إصدار تشريع يعيد للجامعات استقلالها المالي والأكاديمي والإداري ، الذي كانت تتمتع به قبل عقود ، وإعطاء الجامعات منحاً مالية من الدولة ، وتحريرها من قيود وزارة المالية ، وإخضاعها لنظام مالي مرن يلائم وظيفة الجامعات وخصوصيتها.

2- منح استقلالية للجامعات ، وإعطاء صلاحيات واسعة للكليات والأقسام العلمية بحيث يكون القسم العلمي صاحب القرار بالعملية العلمية والإدارية بما فيها الترشيح للبعثات والزمالات والابتعاد كليا عن المركزية في هذا الأمر ، وحصر دور الوزارة بالتخطيط والإشراف والرقابة .

3- التوقف عن التدخل في شؤون التعليم العالي من قبل الحكومة أو الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة ، وتحقيق الحماية القانونية والاجتماعية للحرم الجامعي .

4- إتباع سياسة تعزز امكانات الجامعات ماليا من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية ، وتقديم الخبرات العلمية ، وتقاضي الأجور من الطلبة الذين لا يحققون نجاحا دراسيا ، وذلك لقطع الطريق أمام الهدر الكبير الذي يسببه الإهمال الذي اعتاد عليه عدد لا يستهان به منهم ، واعتماد نظام الزمالات الداخلية لخدمة قطاعات معينة " وزارات ومؤسسات " .

5- اعتماد مقاييس علمية أكاديمية في تعيين العمداء ورؤساء الجامعات،والنأي بها عن الاعتبارات السياسية ، والمحاصصات الحزبية والمذهبية اللعينة .

6- تشجيع فتح الجامعات والكليات الأهلية والأجنبية وتطوير ما هو قائم منها وإلزامها بالمعايير الأكاديمية ، وإخضاعها لرقابة علمية ، حرصا عليها وعلى مستوى الخريجين وحمايتها من المتاجرين بالعلم ، وعدم التساهل في توفر الشروط الخاصة بمنح الأجازات من حيث توفر الملاكات العلمية ، والأبنية والمختبرات ، وكل وسائل النشاطات العلمية والترفيهية واللاصفية .

7- إعادة النظر بالدراسات المسائية ، وترصينها لأنها أحدى قنوات التواصل المعرفي والأكاديمي لأبناء المجتمع الذين لم تسعفهم ظروفهم لإكمال دراستهم الجامعية ، وتطوير الامكانات والمهارات العلمية والتدريبية للراغبين بها .

8- الاستمرار بإيقاف القبول في الدراسات العليا بالأقسام العلمية التي لا تتوافر فيها متطلبات فتحها ، والتشديد في شروط القبول ، وفق المقاييس القياسية ، وخاصة المعدل والعمر ، وتوفير كل متطلبات البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا ، مختبرات ومصادر ، وربط البحوث بحاجات المجتمع بهدف توجيه الدراسات العليا لطرح الحلول العلمية ، بما يهيء لمشاريع الدراسات العليا أن تجد طريقها إلى للتطبيق العملي لاحقا ، والتعاقد بين الأقسام العلمية والمؤسسات المختلفة رسمية أوغير رسمية لإنجاز بحوث لحساب تلك المؤسسات .

هوامش الفصل الثالث

1- ينظر : استراتيجية التعليم العالي ، مصدر سابق ، ص 25 .

الخاتمة

قال احد الحكماء " **من لا يستفيد من تجارب التاريخ تلاحقه لعنة تكرارها** "
وقيل " **ما أكثر العبر واقل الاعتبار**" ، ابتدئ خاتمة هذا الكتاب بهذين القولين لقناعتي إن علة العلل في شرقنا العربي هي إننا نتغنى بتاريخنا ، ولا نتخذه عبرة نعتبر منها ، بحيث نتجاوز أخطاء من سبقونا ، ونبني على إيجابياتهم .

إن مشكلة مشاكلنا إن اغلب المسؤولين عندنا فرديون ، وان ادعوا عكس ذلك ، عندهم تتوقف الآراء الصحيحة ، وغيرهم على خطا وان أصاب ، وهم يمارسون المسؤولية بمنطق حكام القرون الوسطى ، ويلعنون من كان قبلهم "**كلما دخلت امة لعنت أختها** " ولا يرحبون بمن يأتي بعدهم ، كيف لا وهم ورثة قرون من الحكم الاستبدادي الو راثي الذي لم يتوقف عند عدم قبول الآخر ورفضه، بل كفره في أحيان كثيرة .

انعم الله على العراق بخيرات كثيرة فهو مهد الحضارات ، ومهبط الرسالات فضلا عن الخيرات الاقتصادية المتنوعة ، لكن أبناء العراق عاشوا في فاقة وحرمان وعوز وحروب وتناحر ، وعند التدقيق في أسباب ذلك نصل إلى نتيجة خلاصتها: غياب العقل الجمعي والعمل المؤسسي ، وطغيان التأثير الفردي ،وهذه صفة مشتركة تمارسها الأحزاب بمختلف أطيافها ، والمذاهب والطوائف ، فهي نتاج ثقافي للعرب بامتياز ،إلا ما ندر ، نمارس خصلة الطغيان الفردي على مختلف المستويات ، ولا يكاد أي قطاع من قطاعات حياتنا يسلم من عدواها ، فهي وباء اجتماعي ، تتطلب المسؤولية الوطنية التصدي له بجهود جماعية متواصلة ، وأرى إن التعليم العالي وزارة وجامعات مؤهلة

لذلك ، وعليها إن تبدأ بإصلاح ذاتها ، وان لا تنتظر الإصلاح من الخارج . وبعد بناء النموذج الناجح لابد إن يؤثر ذلك في المفاصل الأخرى ، باعتبار إن الجامعات مصانع رجالات وقادة مستقبل.

لنبدأ بالتخلي عن سياسة الوزير إلى سياسة الوزارة ، ولنطبق سياسة مجلس الجامعة أو الكلية وليس رئيس الجامعة أو عميد الكلية ، ولنعط القسم العلمي دوره القيادي ، واعتبار الأستاذ الجامعي قيمة عليا في المجتمع ، ولنحمِ الجامعة من أمراض السياسة والإدارة والأحزاب والطوائف ، ونجعلها حاضنة لأبناء الوطن ، ومركز إشعاع فيه . والله من وراء القصد .

ا لملاحق

ملحق رقم (1)

اعلان اربيل

الصادر عن اجتماع رؤساء الجامعات والهيئات العراقية

خلال اجتماعهم في اربيل في 15 اذار 2004

اعلان اربيل

لمجلس وزارة التعليم العالي الذي يضم رؤساء الجامعات والهيئات العراقية :

اولا : يهدف التعليم العالي في العراق الى رفع المستوى العلمي والثقافي والتربوي وتطويره ، كما يحرص على تطوير سعة الفكر واحترام الراي الاخر ، وغرس روح البحث عن المعرفة .

ثانيا : ان مؤسسات التعليم العالي مستقلة فيما يتعلق بادارة شؤونها الاكاديمية من حيث نظام القبول والتدريس والبحث واداء رسالتها العلمية .

ثالثا :ان حقوق التعليم والتعلم والبحث والتطوير والكتابة والتاليف والنشر والسفر للاغراض العلمية والاكاديمية حق مصان للجميع ولايجوز المساس به .

رابعا : الجامعات حرم أمن ويمنع منعا باتا كل مايخل بأمن هذا الحرم ، ولاسيما ادخال السلاح بكافة انواعه .

خامسا : لا يجوز باي حال من الاحوال الاعتداء على اي عضو من اعضاء المجتمع الاكاديمي تحت اي ذريعة كانت ، ويكون مثل هذا الاعتداء مبررا لاخضاع صاحبه لاشد العقوبات الانضباطية الجامعية بما في ذلك الفصل .

سادسا : ان الكليات والمعاهد هي مؤسسات علمية عامة في مجتمع موحد تتعدد فيه الاديان والطوائف والاعراق والاتجاهات السياسية ، ولا يجوز لاصحاب اي دين او طائفة او عرق او اتجاه سياسي عمل ما من شأنه تهديد وحدة هذا المجتمع بالدعوة الى دين او طائفة او عرق او اتجاه سياسي معين ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، ويكون ذلك مبررا لاخضاع صاحبه لاشد العقوبلت الانضباطية بما في ذلك عقوبة الفصل .

سابعا : ان حرية الفكر والمعتقد والملبس مكفولة لاعضاء المجتمع الاكاديمي وبما لايخل بحرمة المؤسسات التعليمية .

ثامنا : ان حرية التعبير عن الرأي حق مكفول لاعضاء المجتمع الاكاديمي كافة ، وفق الضوابط التي لاتخل بالمسيرة التعليمية وحرمتها .

تاسعا : ان لمجلس وزارة التعليم العالي الذي يضم رؤساء الجامعات والهيئات العراقية الحق باصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ هذا الاعلان او تعديله عند الحاجة .

ملحق رقم (2)

نص كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الدكتور طاهر البكاء في المؤتمر السبع للوزارة
المعقد للفترة من 22 -23 ايلول 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

سادتي الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بكل سرور اتشرف ان افتتح المؤتمر السابع للتعليم العالي نيابة عن السيد رئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي .

وبسرور اكبر انقل لكم تحياته وامنياته لمؤتمركم بالنجاح والخروج بقرارات وتوصيات تنهض بالتعليم العالي وتخرجه من حالة الركود والرتابة التي عاشها في المرحلة الماضية ، بسبب الحروب والحصار وتراجع الضوابط والمقاييس الاكاديمية لصالح اعتبارات سياسية وحزبية ، الى حالة التفاعل والريادة العلمية والاجتماعية في البناء والتنمية .

ايها الاساتذة الاجلاء

ان التعليم العالي يمر في هذه المرحلة بمفترق طرق ، فبعد عقود من الهيمنة المركزية التي تدخلت الوزارة فيها بكل شيء ، حتى فقدت الجامعات ابسط صلاحياتها، واصبحت الكليات المتناظرة متشابهة بكل شيء الى حد التطابق ،مما قتل الابداع وولد الملل في النفوس والخمول في العقول ، ولاننا لسنا من النوع الذي يلعن الماضي ، ويعلق عليه اخطاءه ، بل نتطلع الى المستقبل ، لذا من واجبنا وواجب هذا المؤتمر ، وضع ستراتيجية جديدة للتعليم العالي ركائزها تتمثل في الاتي :-

1- رفع الغطاء الثقيل الذي تمارسه الوزارة على الجامعات وصولا الى استقلال الاخيرة ، ولاشك ان هذا يعتمد على ادارة جامعية متطورة غير تقليدية ، تعرف ماتريد ،ومستوعبة للتطور الهائل والسريع الذي يحصل في الجامعات العالمية .

2- ارساء دعائم سياسة مؤسسية تنقذ التعليم العالي من مزاجيات هذا المسؤول او ذاك .

3- اعادة النظر بالسياسة الحالية للتعليم العالي ، بما يضمن العودة الى الثوابت والقيم الجامعية الاصيلة ، ورصانة المستوى العلمي ، واستقلالية الجامعات ، وان يكون الاستاذ الجامعي هو القيمة العليا في التعليم العالي .

4- ان تكون الجامعات مراكز اشعاع علمي وفكري وحضاري ، وركيزة رئيسية للحرية والديمقراطية والتعددية ، من هنا لابد ان ننأى بها عن التحزب والصراعات مهما كان نوعها او مصدرها .

5- ان يتحمل المجتمع مسؤوليته تجاه التعليم العالي ، ومن هنا لابد من اعادة النظر باسلوب القبول في الدراسات العليا ، والقبول المركزي ، وتشجيع القبول الموازي ، وانواع اخرى من الدراسات (زمالات داخلية مثلا) ، لتكون مخرجات التعليم العالي اكثر تطابقا مع الاحتياجات الفعلية للدولة والمجتمع .

6- تشجيع الجامعات على العمل باسلوب استثماري ، لتدعيم قدراتها ، واستقلاليتها ، بما في ذلك تنفيذ مشاريع مشتركة مع جهات محلية او عربية او اجنبية .

7- العمل على ان تندمج الجامعات مع بيئتها بنحو اكثر فاعلية ، وان نشجعها على التخصص ، كي لاتكون الجامعات نسخا مكررة عن بعضها البعض .

8- تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في مجال التعليم الاهلي .

9- الانفتاح الكامل على العالم لتجسير الهوة الكبيرة التي تفصلنا عنه ، بالتوأمة او الشراكة ، او اي اسلوب اخر .

الاساتذة الاجلاء

هذه هي الثوابت التي ينبغي اعتمادها في التعليم العالي ، بما يجعلها منهجا للمستقبل .. املين معاونتنا على تحقيقها وتكريسها ، وان تتظافر جهودكم جميعا معنا كي نجعل التعليم العالي الركيزة المتقدمة في بناء المجتمع الجديد .

وفي هذه المناسبة ينبغي ان لاننسى الاشارة الى ماتعرضت وتتعرض له المؤسسات الاكاديمية وعلماء العراق من حالات اعتداء او قتل او خطف او تهديد ، من قبل عناصر وقوى ظلامية أثمة لا تريد الخير والاستقرار للعراق ، ولاتريد له ان يستعيد عافيتة ويقف على قدميه .. ان هذه الحالات تشكل نقطة سوداء في تاريخ العراق ، ولابد من تظافر قوى المجتمع وفعالياته كافة ، لحماية المؤوسسات الاكاديمية وصيانة حريتها واستقلالها ، ودرء سهام الاذى والغدر عنها وعن علماء العراق ومبدعيه الافذاذ ، وليتذكر الجميع ان الامم والشعوب تفتخر بعلمائها وتتباهى بمبدعيها ، وتكبر بما تنجزه عقولهم النيرة وسواعدهم الخيرة ، وان الحفاظ على هذه النخبة المجاهدة يشكل حماية لمستقبل العراق ، وضمانة اكيدة لتطوره وارتقائه .

ملحق رقم (3)

نص رد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

على المقال الافتتاحي لجريدة دار السلام

الناطقة باسم الحزب الاسلامي العراقي

الأستاذ الدكتور محسن عبد الحميد المحترم

رئيس مجلس إدارة جريدة دار السلام ، الأمين العام للحزب الإسلامي

السلام عليكم .

باستغراب ودهشة اطلعنا على المقال الافتتاحي المنشور في جريدة (دار السلام) الصادرة في يوم الخميس الموافق 2004/10/7 ، ولكون المقال يعبر عن وجهة نظر الجريدة ، وهي لسان حال حزبكم والمعبرة عن توجهاتكم ومنهجكم السياسي وجدنا من المناسب ان نضع أمامكم جميع الحقائق ، وأرجو أن يتسع صدركم إذا ما كان بعض هذه الحقائق يشكل مأخذا على حزبكم ، ولندع الحقائق تكشف عن نفسها معززة بالوثائق والوقائع التي لا تحتمل الدحض أو التكذيب.

أولا: ان ما جاء في المقال يتناقض مع روح الحوار الصريح الذي دار بيننا في مقر وزارة التعليم العالي ، في التاسع من أيلول الماضي ، حيث أشدتم بأداء الوزارة وسياستها ، وأكدتم اطمئنانكم وثقتكم بتوجهات الوزارة ، وقد حرصنا أن نسمعكم ردنا على وفد مجلس محافظة تكريت الذي عرض شكوى المحافظة من سياسة رئيس الجامعة المنحازة بالكامل للحزب الإسلامي وطلبنا من الوفد ان يثبتوا شكواهم ضد رئيس الجامعة بالأدلة والوثائق لأننا لا نبني مواقفنا على الدعاوى والاتهامات غير المستندة إلى دليل يثبتها، وقد أبديتم استنكارا لما قام به الوزير السابق بتعيين نفسه مستشارا ثقافيا ، وقلتم انه لم يكن عضوا في الحزب الإسلامي ، فما عدا مما بدا ، وما الذي غير مواقف الأمس وقناعات البارحة إلى الضد منها ؟! أم إنكم كنتم تظهرون لنا شيئا وتبطنون نقيضه ؟! قاتل الله الباطنية والباطنيين.

ثانيا: لقد أكدت لكم إنني، وفي أي إجراء إداري اتخذه ، لا استهدف الأشخاص بسبب انتماءاتهم الحزبية أو الدينية أو المذهبية وانما استهدف الخلل لإصلاحه ، والخطأ لتقويمه ، والفساد لاجتثاثه ، ولا مكان في منهجنا لأي نوع من الانحياز أو التزمت لان

ثقافتنا ، وتربيتنا ، وتكويننا الفكري ، جميعها، تنأى بنا بعيدا عن الولاءات الضيقة والتعصب المقيت ، ونعتقد ان الشعور بالطائفية هو الخلية السرطانية التي تجعل الطائفية تنتشر كالوباء الذي يصعب شفاؤه فعافى الله الطائفيين من أمراضهم وجنبنا عدواهم !!

ثالثا: إن اتهامكم لنا بالتعصب إنما هو تجسيد للمقولة العربية الشهيرة (رمتني بدائها وانسلت) لأنكم اقرب إلى هذه التهمة منا وهي اقرب إليكم من غيركم ، ودليلي على ما أقول ان الوزير السابق ، وهو عضو بارز في حزبكم ، طلب مني يوم كنت رئيسا للجامعة المستنصرية أن أعين عميدا لإحدى الكليات على أن يكون من مذهب الوزير، وأخبرني أن ذلك بطلب من حزبكم ، وكنت اربأ بنفسي أن أنفذ توجيها ينطوي على هذا القدر المفضوح والمقيت من التعصب والتزمت في المؤسسات الجامعية التي يفترض أن تكون في منأى عن كل تلك الصغائر ، فقلت له أنني لم أختر بديلا عن المرحوم (د.عبد اللطيف المياح) من مذهبه ، وإنما اخترت من هو أصلح للمهمة ، فعينت (د.أحمد عمر الراوي) ، فأين هي المذهبية والطائفية التي ترموننا بها ؟ وهل الأعراف العلمية والأكاديمية تشترط في العميد ان يكون من مذهب معين، أوطائفة محددة، أو من عشيرة بعينها، أو من مدينة بذاتها ؟! وان العلم ليهزأ من هذه التفاهات ويطأطئ رأسه خجلاً من هذه الخزعبلات التي لا يأبه لها سوى الصغار.

رابعا: ورد في المقال إنني أتعامل بنفس عضو قيادة شعبة في حزب البعث، وهذا ادعاء لا أساس له من الصحة ، وأتحداكم إثبات ذلك ولو بشاهد واحد ، حيث لم أكن

في يوم من الأيام بهذا المستوى في حزب البعث ، كما لم أكن مثل غيري، مستشارا لدى النظام السابق كما كان الكثيرون ممن يكيلون الاتهامات اليوم جزافا للآخرين ، كما إنني لم اسخر قلمي لمهاجمة مذهب معين من اجل إرضاء هذه الجهة أو تلك ، ولم استجب لتوجهات الدولة التي أرادت ان تكرس النعرات الطائفية والعنصرية والمناطقية بين العراقيين كما استجاب الآخرون ونفذوا، وان بيوتهم أوهى من بيت العنكبوت !! ولو أردنا نشر الغسيل كله، لما كفى البعض إلا ماء زمزم ليتطهروا من ذنوبهم واثامهم وخطاياهم!!

خامسا: إما قولكم بأنني قمت بإقصاء عدد من الموظفين الأكفاء لأسباب طائفية فأود ان استعرض الأسماء التي أوردها المقال مع توضيح واف لكل حالة :-

أ- د. أسامة عبد المجيد العاني: كان صديقا وزميلا لي على مدى زمن ليس بالقصير، وما زلت حتى هذه اللحظة أحتفظ له بصداقة عميقة ، ولم نعرف انه من أعضاء الحزب الإسلامي إذ ان تاريخه لا يؤشر ذلك ، لكن ما حدث ان السيد العاني أحيل خلال اقل من شهر إلى لجنتين تحقيقيتين بسبب مخالفات وظيفية صارخة ، وكان قبل ذلك قد كذب على الوزير عندما قام بإخفاء غياب أحد كبار الموظفين لمدة شهر كامل ، ولما سأله الوزير عنه ، قال انه مستمر بالدوام ، مع انه لم يداوم يوما واحدا بشهادة الشهود ، واعتراف الدكتور أسامة بذلك لاحقا .. أما سبب إعفائه من منصبه فيعود إلى انه أصدر إعماما خارج نطاق صلاحياته ، للجامعات كافة أجل فيه مطالبة المتقدمين للدراسات العليا بتقديم شهادة اجتياز امتحان الكفاءة إلى ما بعد آخر امتحان يجري في 2004/12/25 ، ولم يعط نسخة منه إلى مكتب الوزير ، كما تعمد ألاّ يعلم الوزير بذلك

، وقد أكتشف الأمر بالصدفة ، فهل هذا هو الموظف الكفء ؟ وهل هذه أمانة وظيفية؟ ونرفق لكم الوثائق الخاصة بذلك .

ب- د. محمد مبارك: عين من قبل الوزير السابق حديثا على ملاك وزارة التعليم العالي ، وبعد مدة وجيزة على ذلك تم تعيينه مديرا عاما للدائرة القانونية والإدارية ، ومعروف للجميع ان الدائرة القانونية والإدارية لا يتولى مسوؤلية إدارتها إلا من كان مختصا بالقانون أو الإدارة العامة ، أما الدكتور مبارك فهو مختص بالزراعة الأمر الذي يجعله بعيدا كل البعد عن طبيعة عمل الدائرة التي يديرها ، وقد كانت الدائرة متلكئة في تنفيذ ما أنيط بها من مهام ، وتم نقله إلى موقع آخر وبدرجته الوظيفية نفسها.. هذا من جانب ، ومن جانب آخر، من قال ان الدائرة التي نقل إليها ملغاة ؟! وهل سألت نفسك من أي مذهب كان الشخص الذي عين مكانه ؟ ألم يكن من مذهب أهل السنة الذي أعتز به أيما اعتزاز.. وللعلم فان الدكتور محمد مبارك نفى في اجتماع موسع للمديرين العامين في الوزارة ، أية صلة تربطه بحزبكم .

ج- عميد كلية المأمون: لأول مرة اعلم ان الرجل من أعضاء الحزب الإسلامي ، وكان يشغل موقع معاون عميد الكلية وبعد أن شغر موقع العميد كلف بالقيام بمهام العميد وكالة ، وبعد مدة على تكليفه ، حدث صراع بينه وبين أحد الأساتذة انعكس على أداء الكلية ، وبعد مداولات ومشاورات معمقة مع رئيس جهاز الإشراف في الوزارة ، د.عبد الرحمن الحسيني ، تم اختيار شخص آخر من خارج الكلية ، وقد تم اختياره من بين عدد من المرشحين للمنصب المذكور.

د- السيد مالك حميد رشيد: وهو رئيس قسم في الوزارة ومسؤول السواق ، فلم نعلم انه من أعضاء الحزب الإسلامي ، وكل ما نعرفه عنه انه بعثي سابق ومن عناصر جهاز منحل ، وقد أعفيناه بسبب إخلاله بواجباته ولتسببه بسرقة عدد من سيارات الوزارة بسبب ضعف في الإجراءات الأمنية المكلف بوضعها فضلا عن قيامه بإخفاء سيارة تابعة للوزارة في منطقة خارج بغداد من دون اخذ الموافقات الأصولية من المراجع الرسمية ، وانه لم يحافظ على السيارة التي كانت بعهدته من الدائرة السابقة.

هـ- عميد كلية طب ديالى الدكتور محمد العبيدي: تم إعفاء د.محمد العبيدي من منصبه ، بعد مناقشات مستفيضة في مجلس جامعة ديالى ، بسبب عدم التزامه بالدوام ، وكثرة ارتباطاته الخارجية ، وعدم متابعته للكلية التي كلف بمسؤوليتها على الرغم من كونها كلية حديثة تحتاج إلى متابعة مستمرة وجهد استثنائي للنهوض بها ، إذ انه وبدلا من ذلك كان يلح في طلب الأجازات الطويلة للسفر خارج البلاد ، أو لإنجاز أعماله الخاصة ، الأمر الذي اضطر مجلس الجامعة إلى طلب إعفائه لعدم إيفائه بالتزامات الكلية (وكما مبين في الأوليات طيا) ، فهل كان علينا أن نترك الكلية الوليد تتخبط دون عميد ؟! أو كان يتوجب علينا أن نخاطب حزبكم لينسب لنا الشخص الذي يراه مناسبا ؟!

سادسا: إما إلغاء أوامر تعيين الملحقين الثقافيين ، فإن من الخطايا التي ارتكبها الوزير السابق تعيينه لعدد من الملحقين الثقافيين بخلاف كل التعليمات والضوابط والقوانين والأعراف المعمول بها ، واغتنم هذه المناسبة لأقدم تحليلا لتلك التعيينات ، وكالآتي -:

1- إنها جرت دون أية قاعدة علمية أو وظيفية ، وانما بترشيح شخصي من وزيركم .. وحزبكم ، ولعل ما يسجل لوزيركم وهذه من غرائب الأمور انه رفض تعيين ولدكم الحاصل على البكالوريوس ملحقا ثقافيا وهذا ما نقله لنا الدكتور (.....).

2- إن وزيركم أرتكب فضيحة لم يقم بها أحد قبله ، ولا أعتقد ان أحدا سيرتكبها من بعده ، عندما قام بتعيين نفسه ملحقا ثقافيا بأمر وزاري وقعه هو شخصيا !!

3- لم يطلب من الجامعات ترشيح مؤهلين لشغل منصب ملحقين ثقافيين وإنما عين أشخاصا من وزارات أخرى أو متقاعدين !!

4- إذا أردنا أن نحلل الذين تم تعيينهم ، نجد ان ثلاثة منهم فقط من غير مذهب الوزير ، وهنا نتساءل ، إلا يعد ذلك تصرفا مذهبيا وطائفيا ؟

5- الفضيحة الكبرى ان أحد المعينين كان متعاقدا مع الوزارة وغير معين على الملاك الدائم .. وان شرط الشهادة المؤهلة للمنصب لم تكن متوفرة في مرشح ثان .. وان اثنين من المعينين متقاعدان واحدهم من دائرة أخرى وصاحب شركة وقد أعيد للخدمة يوم 2004/5/31 وتم تعيينه مباشرة ملحقا ثقافيا.. وان ثلاثة آخرين من المعينين كانوا مستقيلين من الخدمة وأعادهم الوزير السابق في 4/29 و 26-5/31 على التوالي، ليعينهم بعدها فورا بصفة ملحقين ثقافيين ، فمبارك لكم الكفاءة الإداريـة والنزاهة !!

6- بعد أن تمت التعيينات نظمت وعلى عجل ، استمارة ترشيح لتغطية الفضيحة ، وملأها المعينون دون تأييد من أي جهة رسمية ، فجمع وزيركم (80) نقطة في حين جمع المعين (المرشح) الأخير (42) نقطة وهذا أمر طبيعي .. لكن أحدهم (المتعاقد) لم يجمع نقطة واحدة ، فكيف جرى تعيينه ؟!! فضلا عن هذا فإننا لم

نجد أية استمارات أخرى لمرشحين آخرين يفترض انهم تقدموا للتعيين ولم يحصلوا على النقاط التي تؤهلهم لذلك .

7- لم تكن الحكومة العراقية قد عينت سفراء حتى يقوم وزيركم بتعيين هذا العدد من الملحقين .

8- سمح وزيركم لأربعة من المعينين بالسفر في يوم تعينهم نفسه ، ومنح كل واحد منهم خمسة الاف دولار ، مع ان الأصول تقتضي ان يباشروا في دائرة البعثات للتدريب ، ومن ثم تفاتح وزارة الخارجية العراقية لاتخاذ الإجراءات الأصولية للتعيين .

9- إذا حللنا المعينين مناطقيا ، فستثار فضيحة أخرى ، تدلنا على إنكم ووزيركم ستقودون البلاد إلى الهاوية لا محالة ، إذا ما أوكلت الأمور إليكم ، لا سامح الله .. وما خفي كان أعظم.

السيد الأمين العام المحترم

بعد كل هذه المخالفات والتجاوزات الصريحة والصارخة ، هل كان علي ان اسكت على الانحراف واغض الطرف عن الفساد أم ان الواجب الوطني يفرض على المسؤول ان يقوم الاعوجاج ويصحح الانحراف ويقول للمحاباة والمحسوبيات (لا وألف لا) وهذا ما فعلت واني لفخور بما فعلت !

وهنا لا بد لي من الإشارة إلى إنكم قد اعترفتم في مقالتكم الافتتاحية ، ان هؤلاء الأشخاص جميعا هم من مرشحي حزبكم ، وهنا نتساءل باستغراب ، هل ان التعيينات تتم بالترشيح من الأحزاب ؟! وماذا عن مرشحي الأحزاب الأخرى ؟ وكيف ستتعامل الوزارة معهم ؟

السيد الأمين العام المحترم

بعد عرض هذه الحقائق أود ان أتساءل: هل إجراءات الوزير السابق بحجز (260) درجة وظيفية وحصرها به شخصيا لتخصيصها لأعضاء الحزب وأصدقائه ومؤيديه هو سلوك وظيفي سليم يخدم توجهات الدولة وينأى بها عن التعصب الحزبي والمذهبي؟ علما بأننا نحتفظ بكل الكتب الرسمية الصادرة من حزبكم لتعيين هؤلاء الأشخاص في الوزارة ، وطيا صورة (140)كتابا من هذا النوع ، والانكى من ذلك أن حزبكم كان يفاتح الجامعات مباشرة لأغراض التدخل في التعيين ، فهل مثل هذه التصرفات جائزة ومبررة ؟.

وهل منح المديرين العامين درجتين وظيفيتين لكل منهم ، ومديري الأقسام درجة وظيفية واحدة ، يخصصونها لمن يشاؤون ويعينون بها الأهل والأقارب والجيران إجراء إداري نزيه ؟

وهل قيام الوزير بإهداء (22) سيارة من سيارات الوزارة إلى الحزب الإسلامي على طريقة (أعطى من لا يملك لمن لا يستحق) ، هو سلوك يمكن ان يرتقي إلى

الحد الأدنى من تقاليد العمل الوظيفي النزيه في الدولة ؟ وهل وزارة التعليم العالي قد خصصت بجميع موجوداتها وممتلكاتها إلى الحزب الإسلامي لمجرد ان أحد أعضاء هذا الحزب قد أصبح وزيرا لها ؟ وهل إهداء السيد الوزير السابق سيارات من الوزارة لفرع حزبكم في تكريت ، وللوقف السني ، وكلية الإمام الأعظم ، في الوقت الذي تعاني فيه الكليات والمعاهد الأخرى من نقص كبير في السيارات ، سلوكا غير مذهبي أو طائفي؟

وإذا طبقت هذه القاعدة على الوزارات العراقية الأخرى فمعنى ذلك ان موجودات الدولة وممتلكاتها وأموالها ستصبح ملكا للأحزاب !! فهل ستعيدون السيارات ؟!!

السيد الأمين العام المحترم

ألم يكن من الحكمة لو تفضلتم بسؤالنا عن أسباب إعفاء د.أسامة العاني ، والإجراءات الأخرى التي اتخذناها، قبل أن ترمونا بالتهم الواردة في مقالكم المشار إليه ؟

ثم ألم تجد نفسك في تناقض بين كلمات المديح والإطراء التي ذكرتموها في اللقاء معنا في أيلول الماضي، وهذه الاتهامات ؟

ثم الم تجد نفسك وقد تصرفت معنا كما كان يتصرف اعضاء القيادة القطرية في حزب البعث المنحل؟

وهنا يبرز سؤال، وانتم تستنكرون تصرفات قيادة البعث، من منا كان مكرماً من قبل قيادة البعث؟ ألم يكن آخر تكريم حصلتم عليه قبيل سقوط النظام السابق؟

السيد الأمين العام المحترم

لدي سؤال محدد موجه لسيادتكم أرجو الإجابة عليه بصراحة : ما هو السبب الذي حدا (بوزيركم) إعفاء السيد رئيس جامعة بغداد السابق ؟ وهل كان السبب يستوجب الإعفاء ؟

وهل ما دار بينهما يرقى إلى مستوى الأخطاء التي ارتكبها د.أسامة العاني ؟

ثم ماذا كان موقفكم من قرار إعفاء رئيس جامعة بغداد ؟ ولماذا لم تعدوا تصرفات (وزيركم) عملا طائفيا وتعصبا مذهبيا ؟ ولماذا دافعتم عنه في مجلس الحكم دفاعا مستميتا ؟ ألا يعني ذلك إنكم تتصرفون تصرفا طائفيا ومذهبيا ؟

السيد الأمين العام المحترم

إن الهدف من نشر مقالكم الافتتاحي واضح جدا ، وهو إنكم تعرفون جيدا اننا سنتخذ إجراءات بحق كل من هو غير مؤهل ، وغير نزيه ، وخوفا من أن يطال ذلك عددا من أعضاء حزبكم ، وتصورتم انكم بهذه الطريقة تقطعون الطريق علينا ، أو تضعوننا في موقف حرج ، لكننا نؤكد لكم وللجميع ، اننا ماضون في نهجنا الإداري السليم الذي لا يعرف في الحق لومة لائم .

السيد الأمين العام المحترم

إن لدي اقتراحا هو أن تبعثوا بقوائم مفصلة تضم أسماء أعضاء حزبكم للوزارات كافة حتى لا تتم محاسبتهم عند تقصيرهم أو إساءتهم على وفق القاعدة التي كانت سائدة مع أعضاء حزب البعث المنحل ، فالقواعد والثوابت التي تتعاملون بها هي قواعدهم وثوابتهم كما يبدو من تعاملكم معنا !!

السيد الأمين العام المحترم

قبل أن أختتم ردي عليكم أود القول ان مقالكم هو بمثابة إطلاق نار علينا ، لأنه سيستغل من قبل بعض المتطرفين ضيقي الأفق من المتعصبين الذين أعمى الله بصيرتهم ، للنيل منا شخصيا أو احد أفراد عائلتنا لا سامح الله تعالى ، وأنني قد أوصيت أهلي وعشيرتي ، بتحميلكم شخصيا ، فضلا عن تحميل حزبكم ، مسؤولية أي سوء يلحق بنا .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول لسيادتكم ان لدي من أبناء السنة الأفاضل الالاف الذين يعرفون سلوكي ونزاهتي وحياديتي وعمق إيماني بهم وبما وجدت نفسي عليه ، فهل لديكم من الطرف الآخر من يشهد لكم بما هو عندي من صفات ؟ ثم ألم ينصح العقلاء الآخرين (من كان بيته من زجاج أن لا يرمي الناس بالحجارة)، ويعلم الله الواحد الاحد يا سيادة الامين العام، بان لدي في الكنانة من التفاصيل ما لا اود البوح به، وما لا يليق نشره.

السيد الأمين العام المحترم

إن من يقرا المقال بعين المحلل يكتشف انه ينطوي على خمسة عناصر أساسية وهي : الإساءة الشخصية المتعمدة ، والتشهير ، والتجريح ، والتحريض ، والافتراء المغرض ، وكل عنصر من هذه العناصر يستوجب المقاضاة ، وسوف لا نتردد في إتباع كل الوسائل القانونية والاصولية التي تحفظ لنا حقنا الاعتباري والمعنوي ، بما في ذلك اللجوء إلى القضاء بجانبيه الجزائي والمدني لمقاضاتكم .

بارك الله بكم..وشكر سعيكم..وبصركم الحقائق كما هي من دون تضليل أو تزييف مغرض، وأعاذنا من كل نزعات التعصب والتزمت، وليشف الله المتمذهبين والمتعصبين وضيقي الافق، من أمراضهم وجنب العراق وباءها.

والسلام عليكم .

أ.د. طاهر خلف البكاء

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

تشرين الأول 2004

المرافقات

1- صورة الإعمام الذي أصدره د.أسامة العاني والإعمام الذي يلغيه .
2- صورة مذكرات وكتب صادرة من مكتبكم إلى وزير التعليم العالي بشأن تخصيص سيارات مختلفة الأنواع للحزب ، مع قوائم الاستلام .

3- كتاب جامعة ديالى 395 س في 2004/10/9 ومرافقاته، بشأن عميد كلية طب ديالى.

4- صور مجموعة كتب صادرة من حزبكم بشأن تعيين مرشحيكم في الوزارة .